IUG Journal of Humanities Research
Peer-reviewed Journal of Islamic University-Gaza
E-ISSN: 2410-3179
P-ISSN: 2410-3160
IUGJHR
Vol 34, No 3, 2026, pp 69 -100

Received on (09-03-2026) Accepted on (11-05-2026)
https://doi.org/10.33976/IUGJHR.34.3/2026/4

The Grammatical Boundaries of the Word: Grammar and Logical Influence Analytical and Critical Study

Dr. Khalid Musa Abu Al-Ola
*Corresponding Author: khalid.290b@gmail.com

Abstract:
This study examines the grammatical definition of the word through a descriptive and analytical approach, revealing the role of logical influence in shaping its definition and determining its constraints.
It traces the development of the word's definition among grammarians, focusing on the criterion of independence and its relation to the concept of linguistic stipulation, as well as the resulting objections and revisions in constructing the definition.
The study also demonstrates the impact of the logical methodology on imposing constraints that go beyond formal description to rational analysis, particularly in issues such as the intended grammatical case and the covert pronoun.
Furthermore, the research compares two approaches to defining the word: one based on its function within the linguistic structure, and the other treating it as an abstract concept requiring a precise logical boundary.
The study concludes that the disagreement over the word's definition reflects differences in modes of thinking between grammarians influenced by logic and those who are not. It recommends clarifying grammatical terminology to avoid conceptual ambiguity and delineating the limits of applying logical principles in formulating grammatical definitions.
Keywords : grammatical definition, concept of the word, logical influence, independence, linguistic stipulation.

الحَدُّ النَّحْوِيُّ لِلكَلِمَةِ بَيْنَ الصِّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ وَالتَّأثِرِ المَنطِقِيِّ
دراسة وصفية تحليلية

د. خالد موسى أبو العلا

الملخص:

تناول البحث الحد النحوي للكلمة في إطار دراسة وصفية تحليلية تكشف دور التأثر المنطقي في صياغة تعريفها وضبط قيوده. ويستقرئ تطور تعريف الكلمة عند النحاة، مركزًا على معيار الاستقلال وعلاقته بمفهوم الوضع، وما نتج عن ذلك من اعتراضات وإعادة نظر في بناء الحد، كما يبين تأثير المنهج المنطقي للحدِّ في إدخال قيود تتجاوز الوصف الصناعي إلى التحليل العقلي، ولا سيما في قضايا الإعراب المنوي والضمير المستتر.

ويقارن البحث بين اتجاهين في تعريف الكلمة؛ أحدهما ينطلق من وظيفتها داخل التركيب اللغوي، والآخر يعاملها بوصفها مفهومًا تجريديًّا يحتاج إلى حد منطقي دقيق.

ويخلص البحث إلى أنّ الخلاف في حد الكلمة يعكس اختلافًا في طريقة التفكير بين النحاة المتأثرين بالمنطق وغيرهم. ويوصي البحث بضرورة تحرير المصطلحات النحوية من الالتباس المفهومي، وبيان حدود الاستفادة من المنطق في بناء التعريفات النحوية.

كلمات مفتاحية: الحد النحوي، مفهوم الكلمة، التأثر المنطقي، الاستقلال، الوضع اللغوي.

مقدمة:

تُعَدُّ العلاقة بين علم النحو وعلم المنطق من القضايا المنهجية التي كان لها أثر ظاهر في مسار التأليف النحوي، ولا سيما في مجال الحدود والتعريفات، وقد ظهر هذا التأثر جليًّا في حد "الكلمة"، حيث انتقلت إلى الصناعة النحوية بعض آليات الحد المنطقي، مثل: اعتماد الجنس والفصل، وإحكام القيود، وبناء الاعتراض على مقتضى الاحتمال العقلي، والسعي إلى ضبط المفهوم ضبطًا دقيقًا.

ولم يقتصر الخلاف في حد الكلمة على بيان خصائصها اللغوية، بل اتصل بالمنهج المعتمد في صياغة الحد؛ فبعض النحاة بنى تعريفه على الاستعمال والتركيب، في حين صاغه آخرون وفق معايير منطقية تجريدية.

وانطلاقًا من ذلك تسعى الدراسة إلى تحليل الحد النحوي للكلمة كما قرَّره النحاة في كتبهم، والكشف عن مظاهر التأثر المنطقي في صياغته، مع تقويم أثر ذلك في معالجة النحاة للمفهوم وضبطه، وفق معالجة وصفية تحليلية تقوم على الاستقراء والمقارنة والنقد.

أسباب اختيار الموضوع: تقوم هذه الدراسة على جملة من الدوافع العلمية والمنهجية، منها: إبراز دور المنطق في صناعة الحد النحوي للكلمة، وآثاره الإشكالية في الصناعة النحوية.

تساؤلات البحث: التساؤل الرئيس لهذا البحث هو: ما أثر المنهج المنطقي في صياغة الحد النحوي للكلمة عند النحاة؟ وينطوي على هذا التساؤل تساؤلات فرعية:

أولًا– كيف تطور حد الكلمة عند النحاة؟

ثانيًا– ما أبرز المقولات المنطقية التي دخلت في صناعة الحد؟

ثالثًا– ما الإشكالات التطبيقية الناتجة عن نقل الحد المنطقي؟

رابعًا– هل كان التأثر المنطقي سببًا في ظهور آراء نحوية جديدة؟

أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى بيان تطور الحد النحوي للكلمة، وكشف أثر المنطق في صناعة الحد، وتحليل الإشكالات التطبيقية الناتجة عن هذا التأثر، ثم تقويم هذا التأثر في ضوء طبيعة الصناعة النحوية، وإبراز الفرق المنهجي بين النظر اللفظي والنظر الذهني.

منهج البحث: يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة الحد النحوي للكلمة بدقة، وربط قواعد النحو بمؤثرات المنطق في صياغتها، مع تحليل الآراء النحوية ومقارنتها، وتقديم النتائج مع الالتزام بضوابط البحث العلمي، واستنباط الأدلة من مصادرها، وضبطها بشكل منهجي.

الدراسات السابقة: من الأبحاث ذات الصلة بالدراسة: بنية الحد النحوي ودلالتها على المفهوم – حد الاسم نموذجًا، للباحث أبو ستة، سلط فيه الباحث الضوء على أنماط الحدود عند النحاة، كالحد بالتقسيم، وبالمثال، وبالعلامة، ونحو ذلك، وتعرض إلى الإشكالات الدلالية الناتجة عن اتباع الآليات المنطقية في حد المصطلحات، ومن الأبحاث: صناعة الحدود النحوية في التراث النحوي، للباحث أسامة سيد المطراوي، تطرق فيه الباحث إلى نشأة الحدود النحوية وتطورها في التراث، وأبرز فيه الصبغة المنطقية التي غلبت على بعض الحدود النحوية. أمّا هذه الدراسة فتتميز بالتركيز على الحد النحوي للكلمة كنطاق محدد لدراسة تأثر الصناعة النحوية بالمنطق، وهو جانب لم تتناوله الدراسات السابقة بشكل دقيق ومنهجي.

التمهيد:

أولًا- علم النحو ومقصده:

النحو لغةً يحمل معانيَ متعددةً: القصد، والجهة، والمِثل، والمقدار، والقِسم، والبعض[1]، وهو في اصطلاحِ المتقدمين من النحاة: " عِلمٌ به يعرف أحوال أواخر الكلم العربية إفرادًا وتركيبًا "[2]، وعند المتأخرين: " علم بأصول يعرف منها أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً "[3]. وبهذا يظهرُ أنَّ النحاة المتقدمين كانوا يجمعون بين علم الصرف الذي يتناول الأحكام الإفرادية وعلم النحو الذي يتناول الأحكام التركيبية، ثمَّ جعل المتأخرون كلًّا منهما علمًا مستقلًّا قائمًا بذاته.

أما مقصد هذا العلم الشريف فهو صون اللفظ العربي عن التحريف والزيغ عن الجادة العربية، وتحقيق مطابقة الكلام لما نطقت به العرب، وهذا هو المعنى الذي قصده ابن مالك (ت672هـ) بقوله في الألفية: "مقاصد النحو بها محوية"، ولم يقصد أبواب النحو؛ لأنه ترك بعضها، ومما تركه باب القسم، وباب التقاء الساكنين[4].

ثانيًا- علم المنطق ومقصده

المَنْطِقُ لغةً مشتق من (نَطَقَ) يَنْطِقُ نُطْقًا ونَطْقًا ونُطوقًا ومَنْطِقًا، وهو اسم مكان على وزن (مَفْعِل)، ويحتمل أكثر من معنى؛ فيُطلق على النطق الخارجي، وهو التلفُّظ، وقد يستعمل في غير الإنسان، كما في قوله تعالى على لسان سليمان (عليه السلام):وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ ۖ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ [5]، فلمّا فهم سليمان أصوت الطيور، سمّى الصوت منطقًا[6]. ويطلق المنطق أيضًا على النطق الداخلي؛ أي: التفكير الداخلي أو الإدراك العقلي للمعاني قبل التلفظ به، ويطلق على مصدر النطق وهو اللسان، وعلى مظهر هذا الانفعال (الإدراك)، وهو النفس الناطقة[7]. وينسجم المعنيان الثالث والرابع مع بناء كلمة "المنطق"؛ إذ هو اسم مكان، والمنطق يطلق على محل الإدراك وهو النفس العاقلة، وعلى محل النطق والتلفظ وهو اللسان.

والمَنطِق في اصطلاح المناطقة علم آلة؛ إذ إن معظم تعريفاتهم لعلم المنطق، تجعل هذا العلم وسيلة للسلامة من الخطأ في التفكير، ومن هذه التعريفات أنه: فن التفكير الصحيح، أو هو علم آلة تعصم مراعاةُ قوانينها الذِّهنَ من الخطأ في الفكر[8].

وبهذا يظهر الفرق بين علم النحو وعلم المنطق، ويمكن إيجاز ذلك في أنَّ وظيفة علم النحو تتمثل في جعل المتكلم يرتب كلامه وفق الجادة العربية، بينما وظيفة علم المنطق تتمثل في جعل المتكلم يرتب كلامه بطريقة عقلية، ويعرف المجهول عن طريق النظر في المعلوم[9]. وقد عبر الأخضري عن ذلك نظمًا؛ فقال:

وَبَعْدُ فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ[10]

(1) الزبيدي، تاج العروس (40/41-45)؛ المجمع القاهري، المعجم الوسيط (ج2/908)؛ الكرمي، دليل الطالبين لكلام النحويين (ص12).

(2) الأُبَّذِيّ، الحدود في علم النحو (ص434، 435).

(3) الكرمي، دليل الطالبين لكلام النحويين (ص12).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (ج1/18- 20).

(5) [النمل:16].

(6) ابن منظور، لسان العرب (ج10/354)؛ الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج26/422، 423).

(7) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (ج2/1703).

(8) الفارابي، إحصاء العلوم (ص11)؛ التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (ج1/44)؛ خير الدين، أحمد عبده، علم المنطق (ص17)؛ الإبراهيمي، محمد نور، علم المنطق (ص7)؛ بخيت، محمد حسن مهدي، علم المنطق (ص15، 16)؛ عبد الرحمن، إدريس، المصفى في علم المنطق (ص5).

(9) الخير آبادي، المِرقاة في علم المنطق (ص12).

(10) الأخضري، السلم المنورق في علم المنطق (ص2).

فالنحو يعنى بالنطق السليم وفق ما نطقت العرب، والمنطق يعنى بالتفكير السليم الصحيح. وصرَّح الإمام الغزالي (ت505هـ) أن علم المنطق هو علم آلة لا علم مستقل بذاته؛ فقال: " وكأنه الميزان والمعيار للعلوم كلها، وكل ما لم يوزن بالميزان لم يتميز فيه الرجحان عن النقصان، ولا الربح عن الخسران "[1]. فعلى ذلك علم المنطق يمثل قانونًا عامًّا لمن أراد أن يكون تفكيره سليمًا ومستقيمًا.

ثالثًا- اللفظ بين النحاة والمناطقة:

يعدُّ مبحث اللفظ في علم المنطق مُتمِّمًا لمباحث هذا العلم؛ لأن المنطق يبحث في المعقولات، وهي ثابتة في نفسها لا يحتاج إثباتها إلى عملية التلفُّظ، اللهم إلا إن أراد أن يُحدِّث أو يُعلِّم بها غيره، فعندئذٍ يحتاج إلى اللفظ، ويكون حينئذٍ وسيلة لتعليم المعقولات لا مقصدًا بحد ذاته[2]. والحاصل أنَّ اللفظ غير المعقول؛ فالمعقول محله النفس، فلا يحتاج حينئذٍ إلى اللفظ.

أما اللفظ عند النحاة فهو مقصد الدراسة النحوية، وهو ميدان النحو؛ لأنَّ النحاة يدرسون كلام العرب، وطرائقهم في الكلام، وجرت العادة في معظم كتب النحو على البدء بباب (الكلام وما يتألف منه)[3].

وخلاصة القول أنَّ اللفظ عند المناطقة وسيلة لا مقصدًا من مقاصد علمهم، بل من مبادئه، أما اللفظ عند النحاة فهو مقصد علم النحو.

المبحث الأول: حدُّ الكلمة عند النحاة ومصطلحاته:

يسلك العلماء في تعريف مصطلحاتهم دوربًا مختلفة، من ذلك التعريف بالضابط، والتعريف بالأقسام، والتعريف بالمثال، ونحو ذلك، لكنَّ أضبط أنواع التعريف وأعلاها هو التعريف بالحقيقة أو الماهية، وهو ما يسمى بالحدّ، وقد عرَّف النحاة الكلمة بماهيتها وحقيقتها.

وتعريف الشيء بالماهية يكون من خلال الإتيان بالمحدود أولًا، ثم بالجنس، وهو لفظ يدل على جوهر المحدود دلالة عامة، ولا يكون إلا مفردًا، ثم يؤتى بالفصل، وهو لفظ يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة، ويكون مفردًا أو متعددًا بحسب ما يقتضيه التعريف، ويشترط في الحدِّ الاطِّراد والانعكاس، وهو أنه متى وُجِد وُجِد المحدود، ومتى انتفى انتفى، وقد سُمِّي حدًّا لكونه يمنع المحدود من الخروج عنه، وغيره من الدخول فيه[4].

المطلب الأول: أقوال النحاة في حدِّ الكلمة:

اختلفت عبارات النحاة في تحديد مفهوم الكلمة؛ فمن النحاة من جعل "اللفظ" جنسًا في الحدِّ، واقتضى ذلك أن يزيد في قيود الحدِّ ومصطلحاته؛ لإخراج ما لا تصدق عليه الكلمة، ومنهم من جعل "القول" جنسًا، فكفاه من هذه القيود. وهذا بيان حدودها:

1- قال أبو القاسم الزمخشري (ت538هـ): " الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع "[5].

2- قال ابن الحاجب (ت646هـ): " الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد "[6].

3- قال ابن مالك (ت672هـ): " الكلمةُ لفظٌ مستقلٌ دالٌ بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا، أو منوي معه كذلك "[7].

---

(1) الغزالي، مقاصد الفلاسفة (ص13).

(2) الحازمي، أحمد بن عمر، شرح المطلع على متن إيساغوجي (ج20/2).

(3) ابن مالك، ألفية ابن مالك (ص9)؛ شرح الكافية الشافية (ج157/1).

(4) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية (ص238، 239).

(5) الزمخشري، المُفصَّل في صنعة الإعراب (ص23)؛ ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة (ج104/1).

(6) ابن الحاجب، الكافية في علم النحو (ص11).

(7) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص3).

4- قال بدر الدين بن الناظم (ت686هـ)، وهو ولد ابن مالك: " والمراد بالكلمة: لفظ بالقوة، أو لفظ بالفعل، مستقل، دالٌّ بجملته على معنى مفرد بالوضع "[1].

5- قال أبو حيّان (ت745هـ) في اللمحة البدرية: " الكلمة: قول موضوع لمعنى مفرد"[2]، وقال في الارتشاف: " وهي قول أو منوي معه دال على معنى مفرد "[3].

6- قال ابن هشام (ت761هـ): " الكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ "[4].

7- قال ابن عقيل (ت769هـ): " والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد "[5].

8- قال السيوطي (ت911هـ): " الكَلِمة قَول مُفْرد مُسْتَقل وكذا منوي مَعَه "[6].

9- قال الحملاوي (ت1351هـ): " والكلمةُ لفظٌ مفردٌ، وضعه الواضعُ ليدُلَّ على معنًى، بحيثُ متى ذُكر ذلك اللفظ، فُهِم منه المعنى الموضوعُ هو له "[7].

يظهر من التعريفات السابقة للكلمة أنَّ فريقًا من النحويين استعمل مصطلح "اللفظ" في حد الكلمة، وبعضهم استعمل مصطلح "اللفظة"، كما في حدِّ أبي القاسم الزمخشري (ت538هـ)، وفريقٌ من النحويين استعمل مصطلح "القول".

كما يظهر أنَّ بعض هذه التعريفات اتسمت بالإيجاز، كما في حد ابن هشام، وبعضها طال حتى اشتمل على تقسيمات للجنس الذي يبدأ به الحد، كما في حد ابن مالك.

المطلب الثاني: مصطلحات الحدِّ:

اشتملت الحدود المذكورة على ألفاظ اصطلاحية، وهي: اللفظ، والقول، والمعنى، والمفرد، والوضع، والاستقلال، والمَنْويّ.

المقصد الأول: اللفظ:

اللفظ لغةً هو: الرَّمْيُ والإلقاءُ؛ حيث جاء في لسان العرب لابن منظور: " اللَّفْظُ: أَنْ تَرْمِيَ بِشَيْءٍ كانَ فِي فيكَ، وَالفِعلُ: لَفَظَ الشيءَ. يُقالُ: لفَظْتُ الشَّيْءَ مِنْ فَمي أَلفِظُه لَفْظًا؛ رَمَيْتُهُ "[8]. وفي الحديث: " لا يبقى في الأرض إلّا شرارُ أهلِها، تَلفِظُهُم أَرَضوهُم "[9]؛ أي: ترميهم وتقذفهم.

واللفظ اصطلاحًا: هو الصوت الخارج من الفم المشتمل على بعض الحروف الهجائية، تحقيقًا، نحو: زَيْد، أو تقديرًا، كالضمير المستتر، وسُمِّي الصوتُ لفظًا؛ لكونه ناشئًا عن رمي الهواء من داخل الرئة إلى خارجها[10].

وقد اتخذ فريقٌ من النحاة مصطلح "اللفظ" جنسًا في حد الكلمة، كما في تعريف ابن الحاجب وابن مالك، وهو جنس يشمل قسمين، أحدهما: الموضوع المستعمل، نحو: عمرو، والآخر: المهمل المتروك الذي ليس له معنًى في كلام العرب، نحو: ديز

(1) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص6).

(2) أبو حيان، اللَّمحة البدرية في علم اللغة العربية (ص32).

(3) أبو حيّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب (ج21/1).

(4) ابن هشام، شرح شذور الذهب (ص15).

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج15/1).

(6) السيوطي، جمع الجوامع في النحو (ج1/2).

(7) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف (ص12).

(8) ابن منظور، لسان العرب (ج461/7).

(9) [ابن حنبل: مسند أحمد، مسند المُكثِرين من الصحابة/ مسند عبد الله بن عمرو،7/11: رقم الحديث6871].

(10) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج15/1).

ورفعج، مقلوبا: زيد وجعفر، فمِثْلُ هذا لا يُسمى كلمةً؛ لأنه غير مُستعمَل[1]، فاقتضى المصطلح تقييده بكونه ذا معنًى في كلام العرب؛ إخراجًا للمهمل، فلهذا مَن جعل اللفظ جنسًا نَصَّ على ذلك بقوله: دالٌّ على معنًى، أو دالٌّ بالوضع.

على أنَّ بعضَ النحاة استعملَ مصطلح (لفظة) بدلًا من اللفظ، كالإمام الزمخشري، وتابعه ابن يعيش، وكان لابن مالك موقفه من هذا المصطلح؛ حيث ذهب في شرح التسهيل إلى أنَّ استعمال مصطلح "اللفظ" أولى وأدقُّ عبارةً من مصطلح "اللفظة" وعلَّل لمذهبه بأمور:

أولًا- أنَّ اللفظ يصدُق على كل ملفوظ، سواء أكان حرفًا أم أكثر، أما اللفظة فهي مصدر يدل على المرة، فالأصل ألا تُطلَق إلا على حرف واحد.

ثانيًا- أنَّ إطلاق اللفظ على الكلمة هو من قبيل إطلاق المصدر على المفعول، كإطلاق النسج على المنسوج، والخلق على المخلوق، والشائع في هذا عند العرب استعمال المصدرَ المجرد من التاء لا المختوم بالتاء.

ثالثًا- أنَّ أكثر النحاة المتقدمين استعمل مصطلح (لفظ) حتى إمام النحاة سيبويه، وقليل منهم استعمل مصطلح (لفظة) كالزمخشري وابن يعيش، ومن ثم فإن استعمال مصطلح (لفظة) في حد الكلمة مُخِلٌّ بالمعنى، وخارج عن الاستعمال المشهور عندهم[2]. والصواب إذًا استعمال مصطلح لفظ في حد الكلمة، وهذا ما يَتَّجه عندي.

المقصد الثاني: القول:

القول لغةً مصدر الفعل "قال"، وهو عند النحويين بمعنى اسم المفعول؛ أي: المقول، وهو اللفظ المستعمل، أو هو: اللفظُ الدالُّ على معنًى، وهو جنس يشمل القول المفرد، نحو: زيد، ورجل، والقول المركب المفيد، نحو: قام زيد، وزيد قائم، والمركب غير المفيد، نحو: إن قام زيد، وغلام عمرٍو[3].

وفريقٌ مِنَ النحاة، كابن هشام وأبي حيّان، اتخذ القول جنسًا في حدِّ الكلمة، فأخرجَ ابتداءً اللفظ المهمل المتروك الذي ليس له معنًى، ولم يَحْتَجْ حينئذٍ إلى الاحتراز من اللفظ المهمل؛ لأنَّ القول لا يصدق إلا على الموضوع والمستعمل في كلام العرب، بخلاف اللفظ كما تقدَّم، فعلى ذلك: كلُّ قول لفظ ولا ينعكسَ.

وقيل: إنَّ حدَّ الكلمة بأنها لفظ أولى؛ لشيوع إطلاق القول واستعماله بمعنى الرأي أو الاعتقاد أو المذهب، ما قد يؤدي إلى لبس في فهم مدلول هذا المصطلح، بخلاف اللفظ، وأجاب على ذلك بعضُ النحاة بأنَّ هذا الاستعمال مجازيٌّ؛ إذ ليس هو المعنى الحقيقي، وليس هو المعنى الظاهر المُتبادِر إلى الذهن[4].

المقصد الثالث: المعنى:

المعنى لغةً هو التفسير والتأويل ومقصد الشيء أو مُراده؛ حيث ذكر صاحب تهذيب اللغة أنَّ المعنى والتفسير والتأويل بمعنى واحد[5]، وجاء في لسان العرب: " ومَعْنَى كُلِّ كلامٍ ومَعْنَاتُه ومَعْنِيُّهُ: مَقْصِدُه "[6].

---

(1) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج1/4).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/4)؛ ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج1/128).

(3) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية (ص242)؛ الجوجري، شرح شذور الذهب (ج1/138).

(4) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج1/23)؛ الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج1/25).

(5) الأزهري، تهذيب اللغة (ج3/135).

(6) ابن منظور، لسان العرب (ج15/106).

وجاء في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم أنَّ "المعنى" هو مصدر بمعنى المفعول؛ أي: المَعنيّ، وهو المقصود سواءٌ قُصِد أم لا[1]؛ يريد أنَّ اللفظ قد يُراد منه المعنى الأول الظاهر المتبادر، وقد يراد منه ما تحت هذا المعنى.

وقد لجأ إليه مَن اتخذ اللفظ جنسًا في حد الكلمة؛ لإخراج اللفظ المهمل، لكنَّ أبا حيّان استعمله في حدّه للكلمة مع أنه اتخذ القول جنسًا، ولهذا أخذ عليه بعض العلماء ذلك.

المقصد الرابع: المفرد

مصطلح "المفرد" في النحو له دلالات متعددة، هي: مقابل المركب، ومقابل المضاف وشبه المضاف، ومقابل الجملة وشبه الجملة، ومقابل المُعرَب بالحروف وجمع التكسير[2].

والمقصود بالمُفرَد في هذا الباب: ما لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه، نحو: زَيْدٍ، فهو كلمة مؤلفة من ثلاثة حروف: الزاي والياء والدال، ولا يدلُّ أحد هذه الأجزاء منفردًا على بعض المعنى الذي دل عليه زيد، ويقابله المركب[3]. إذًا تقييد اللفظ بالإفراد فصلٌ واحترازٌ من المُركَّب.

والملاحظ في الحدود النحوية للكلمة أنَّ بعض تلك الحدود وصف اللفظ أو القول بالإفراد، وبعضها وصف المعنى به، وبعضها لم يذكر هذا المصطلح أبدًا، كما في حدِّ ابن مالك.

وفي الحقِّ أنَّ كُلًّا يُوصَف بالإفراد والتركيب؛ فقد يكون اللفظ مفردًا ومعناه مفردًا، نحو: زيد، وقد يكون اللفظ مُركَّبًا ومعناه مُركَّبًا، نحو: زيدٌ مجتهدٌ، وقد يكون اللفظ مُركَّبًا ومعناه مفردًا، نحو: امرئ القيس، وقد يكون اللفظ مفردًا ومعناه مُركَّبًا، كمصطلح "الخبر"؛ فهو كلمة ومعناه مركب، وهو زيد مجتهدٌ مثلًا، ونحو: (قام)؛ فهو كلمة ومعناه مركب من الحدث والزمن.

على أنَّ اللفظ أولى بهذا الوصف من المعنى؛ لأنَّ المعنى تابعٌ للَّفظ[4]، كما أنَّ هذا ينسجم مع مقاصد هذا العلم الشريف، إذ إن اللفظ هو غاية النحو، فلا بدَّ أن يكون هو المُقدَّم بهذا الاعتبار.

أمّا عدم استعمال ابن مالك لمصطلح (المفرد) في حده، فأعتقد أنه لم يذكره؛ لأنَّ في حدِّه مُصطلَحًا احترازيًّا أخرَ يَفصلُ المفردَ مِنَ المُركَّبِ، وهو مُصطلَح (الوضع)؛ لأنَّ الكلمة عند ابن مالك دلالتها وضعية، وتَرْكُهُ لمصطلح "المفرد" يشير إلى أن المُركَّبات في مذهبه دلالتها عقلية، وقد نصَّ ابن هشام وغيره على أنَّ المُركَّب دلالته عقلية[5].

المقصد الخامس: الاستقلال

زاد ابن مالك هذا المصطلح في حدِّ الكلمة، وتابَعَه في ذلك ولده بدر الدين ابن الناظم، وكذلك الإمام السيوطي. وقد عرَّف ابنُ مالكٍ هذا المصطلح؛ فقال: " والمراد ههنا بالمستقل: ما ليس بعض اسم كياء زيد، وتاء مُسلِمة، ولا بعض فعل كهمزة أعلمَ، وألف ضاربَ، فإنَّ كل واحد من هذه المذكورات لفظ دال بالوضع، وليس بكلمة لكونه غير مستقل "[6].

وقد يواجه هذا الحد باعتراض؛ مِن قِبَل أنَّ الحرف بصورة عامة لا يستقلُّ بمدلوله؛ لأنَّ معناه ليس فيه بل في غيره، فيقتضي ذلك خروج الحروف بأسرها من حد الكلمة، وجواب ذلك أنَّه قيد المستقل بكونه ما ليس بعض اسم أو بعض فعل[7].

---

(1) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (ج1600/2).

(2) الكرميّ، دليل الطالبين لكلام النحويين (ص13،14).

(3) الأزهري، شرح الأزهرية (ص6).

(4) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (ج1600/2)؛ السيوطي، همع الهوامع (ج23/1، 24).

(5) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية (ص244)؛ الأزهري، موصل النبيل إلى نحو التسهيل (ص 2، 3).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج4/1).

(7) الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (ج63/1).

فعلى ذلك قولُهُ: "مستقل" إخراجٌ وفصلٌ من أبعاض الكلمات الدالة على معنى، كحروف المضارعة، وياء النسب، وياء التصغير، وتاء التأنيث، وألف ضارب، وأل التعريف، فهذه ليست كلماتٍ؛ لأنها غير مستقلة.

المقصد السادس: الوضع

استعمل بعض النحاة هذا المصطلح في حد الكلمة، وبعبارات مختلفة، منها: "اللفظة الدالة بالوضع"[1]، و"دال بالوضع"، "وضعه الواضعُ ليدُلَّ على معنًى"، وبعضهم استعمل أحد المصطلحين دون الآخر، نحو: "دال على معنى مفرد"، "وضع لمعنى مفرد"، "موضوع لمعنى مفرد"، "اللفظ الموضوع لمعنى مفرد". أمَّا الدالُّ: فهو " الشيء الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، وقد يسمّى بالدليل أيضًا "[2].

وأَمّا الوضع فهو بوجه عام: تعيين شيء للدلالة على شيء، سواء أكان لفظًا، وهو تخصيص اللفظ للمعنى، أم غير لفظ، كالكتابة، والإشارة، والعقد، والنصب، والهيئة[3]. وهو في اللغة أن تُعيِّن اللفظ بإزاء المعنى؛ بمعنى أن تجعله يدل على المعنى، كجعل "رجل" دالًّا على الإنسان الذَّكَر، و"فرس" على الحيوان الذي يَصهَل[4].

وقد ورد هذا المصطلح عند مَن جعل اللفظ جنسًا في حدِّ الكلمة؛ لكي يصدق الحد على اللفظ الموضوع المستعمل دون المهمل المتروك، لكن بعض هذه الحدود استعملت مصطلح المعنى إلى جانب هذا المصطلح، وكان يكفي الأول؛ لأن الموضوع لا بد أن يكون مستعملًا ودالًّا على معنى.

على أنَّ أبا حيان في اللمحة البدرية ذكر هذا المصطلح مع أنه اتخذ القول جنسًا، ولهذا نقده ابن هشام في هذه المسألة، وسيأتي الكلام على ذلك.

ويخرج بقيد الوضع أمور، أحدها: اللفظ المُهمَل، الذي يدل سامعه على حضور الناطق به غير ذلك دلالة عقلية لا دلالة وضعية[5].

الثاني: ما يدلُّ دِلالةً طَبَعِيَّة، ومن ذلك قول النائم: أخ، فيُفهَم منه الاستغراق في النوم، وكذا عند السُّعال: إح؛ فيدلُّ على أذى الصدر، ودلالة لفظ (آه) على الأنين والوجع.

الثالث: اللفظ المُصحَّف الذي تغلط فيه العامة وتُصحِّفه، ويُفهَم منه معنًى ما، فلا يكون حينئذٍ كلمةً صناعيةً؛ لأنَّه لم تدلَّ على ذلك المعنى بالتواضع والاصطلاح[6]. وذكر أبو حيان أن اللفظ المجازي يَخرجُ بهذا القيد، نحو: إطلاق الأسد على الشجاع، وفي هذا إشارة إلى أنَّ دلالة المجاز على مذهبه عقلية[7]، ولهذا لم يذكر هذا المصطلح في الارتشاف[8].

المقصد السابع: التحقيق والتقدير

(1) الباء في قوله: "الدالة بالوضع" للسببيَّة؛ أي: الدالة بسبب الوضع.

(2) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (ج780/1).

(3) الشريف الجرجاني، التعريفات (ص252)؛ التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (ج1795/2).

(4) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية (ص240، 241).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج4/1).

(6) ابن يعيش، شرح المفصل (ج71/1)؛ الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (ج21/1).

(7) أبو حيّان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج20/1).

(8) أبو حيّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب (ج21/1).

زاد ابن مالك هذين المصطلحين في حدِّه؛ احترازًا من العلم المركب تركيبًا إضافيًا، نحو: عبد الله وامرئ القيس، فقال: " فامرؤ القيس اسم واحد تحقيقًا؛ لأن مسماه لا يدرك بأحد جزأيه، وهو اسمان تقديرًا؛ لأنه في اللفظ بمنزلة غلام زيد، وإنما ذُكر التحقيق توطئة للتقدير "[1].

أراد ابن مالك أنَّ العلم المضاف قبل نقله إلى باب العلم هو مركب؛ لأن جزأه يدل على جزء معناه؛ فقولك: "عبد" كلمة لها معنى، وهو إنسان عبد لله عبودية خلق أو طاعة، ولفظ الجلالة له معنى كذلك، فلما نقل إلى العَلَميَّة صار مفردًا؛ لأن جزأه لا يدل على جزء معناه، فصارت "عبد" بمنزلة الزاي من زيد.

فلهذا قال ابن مالك: امرؤ القيس[2] ونحوه اسم واحد تحقيقًا؛ لأنه لما صار علمًا انتفت دلالة أجزائه على معانيها، فهو من جهة المعنى والدلالة كلمة، ومن جهة اللفظ كلمتان؛ إذ يظهر الإعراب على آخر جزأيه، وهذا هو المقصود بالتحقيق والتقدير عند ابن مالك.

المقصد الثامن: المَنْوِيُّ

زاد ابن مالك في الحدِّ مصطلح "المَنْوِيّ"، وقد وافقه أبو حيان والسيوطي، إلا أنَّ ابن مالك قيَّده بلفظين، هما: "معه" و"كذلك"، أمّا أبو حيان والسيوطي فقد قيَّدا هذا المصطلح بلفظ "معه" دون "كذلك".

وأراد ابن مالك بـ "المَنْوِيّ" غير اللفظ؛ لأنَّ الكلمة عنده قسمان: لفظ، وغير لفظ منوي مع اللفظ، ليشمل بذلك الضمير المستتر وجوبًا، كالضمير في نحو: قُمْ، والضمير المستتر جوازًا، كالضمير في نحو: مُحَمَّدٌ صَلّى[3].

وقَيَّدَ ابن مالك هذا المصطلح بقوله: "مَعَهُ"، وفسَّر غيره هذا القيد بأنه احتراز مما ينويه المرء في نفسه دون ضميمة لفظ، فهذا ليس كلمة في عرف النحاة واصطلاحهم[4].

ثم قيَّد ابن مالك مصطلح "المَنْوِيّ" بقيدٍ آخرَ أيضًا، وهو قوله: " كَذَلِكَ "؛ لأنَّ المنوي يشترط فيه ما يشترط في اللفظ من الوضع والاستقلال، فالكلمة عند ابن مالك إمّا لفظ مستقل دال بالوضع، أو غير لفظ منوي مستقل ودال بالوضع أيضًا.

وقد احترز ابن مالك بهذا القيد من الإعراب المقدر المنوي مع اللفظ، كما في الأسماء المقصورة، نحو: فتًى، فلا يعد كلمة عند النحاة؛ لأنه يصدُق عليه أنه منوي مع اللفظ دون الاستقلال.

وبعض النحاة لم يستعمل هذا المصطلح؛ لأنه عوضًا عن ذلك قَسَمَ اللفظ إلى قسمين: لفظ بالقوة ولفظ بالفعل؛ ليشمل الضمير المستتر، كما فعل ابن الناظم، وبعض النحاة تركه؛ لأنه يصدق عليه بالجنس "القول"، ومن هؤلاء ابن هشام، الذي أوضح رأيه في الضمير المستتر على النحو الآتي:

1- القول لفظ له معنى، واللفظ عند ابن هشام ضربان وفاقًا لابن الناظم: لفظ بالقوة، ولفظ بالفعل، والضمير لفظ بالقوة؛ لأنه مُستحضَر عند النطق بما يصاحبه ويلابسه من أفعال استحضارًا لا خفاء معه ولا لبس، فلهذا صحّت تسميته قولًا بهذا الاعتبار.

2- أيَّد رأيه بدليل من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: چ ﮓ ﮔ ﮕ چ[5]، وقوله تعالى: چ ﭑ ﭒ چ[6]، فإذا جاز إطلاق "القول" على ما في النفس بلا قرينة لفظية، فبِأن يُطلق على ما يتصل بلفظ أولى وأجدر وأحقّ.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج4/1).

(2) جاء في المعاجم العربية أنَّ امرأ القيس يعني رجلَ الشدَّةِ، والقيس: الجوع، والشدة. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (ج487/6)؛ ابن منظور، لسان العرب (ج187/6).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج5/1)؛ ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج130/1)؛ ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج4/1).

(4) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج24/1).

(5) [المجادلة:8].

(6) [الملك:13].

3- رأى ابن هشام أن قسمته اللفظية قد تواجه باعتراض، من جهة استعمال مصطلح اللفظ بالمعنى الحقيقي والمجازي في آن واحد، وأجاب عن ذلك بأنَّ استعمال اللفظ للمسموع أو ما في قوته هو اصطلاح وعرف نحوي[1].

ونقل الإمام الشاطبي (ت790هـ) اعتراضًا على حد ابن مالك للكلمة، وهو أنه لم يأت فيه بالجنس لا القريب ولا البعيد، بل قال: إنَّ الكلمة لفظ أو غير لفظ منوي معه، وهذا ليس جنسًا؛ إذ لا يتصور أن يكون إلا واحدًا، ثم رأى الشاطبي أن الذي أوقعه في هذا الإشكال أنه جعل الضمائر المستترة من قبيل غير اللفظ، وأجاب الشاطبي عن ذلك بأنها من قبيل اللفظ، وأنَّما طرأ عليها الإضمار فلم تظهر، وأنها قد تظهر في حالاتٍ أُخَر حيث يجب الظهور[2].

أما أبو حيّان فقد نقل رأيًا لابن الخباز (ت639هـ) متصلًا بهذه المسألة، حيث يرى أن الضمير المستتر ليس اسمًا؛ لأنه ليس بكلمة أصلًا[3]. وهو رأي ظاهر الضعف، والأدلة على جهة ضعفه كثيرة، منها: الإخبار عنه، نحو: ادرسْ، وتأكيده والعطف عليه، كما في قوله تعالى: وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ [4]، فهذه أدلة على أنَّ الضمير المستتر موجود في كلام العرب، وأنَّ العرب تقصده قصدًا، فلو كان معدومًا لما أسندت إليه العرب، ولا أكدته، ولا عطفت عليه.

والحاصل أنَّ هناك استعمالين لمصطلح اللفظ عند النحاة؛ فمن النحاة من استعمل مصطلح اللفظ بمعناه الحقيقي، فقسّم الكلمة إلى: لفظ، وغير لفظ، كابن مالك، ومن النحاة من استعمله بمعناه الحقيقي والمجازي دفعة واحدة، ومن ثم ذهب إلى أن الكلمة لفظ بالقوة ولفظ بالفعل، سواء صرَّح بذلك في حده كابن الناظم، أم لم يفعل، كابن هشام.

والخلاصة أن المراد بمصطلح (القوة) الوجود الذهني لهذا الضمير، أو هو وجوده بالقوة في ذهن المتكلم، بحيث يفهمه العربيُّ فهمًا واضحًا دون الحاجة إلى التلفظ به، ومن سِمات اللغة العربية أنها تحترم العقل العربي، فالضمير المستتر بمنزلة الاسم الظاهر في أداء وظيفته المعنوية في الكلام.

المبحث الثاني: مسار الحد النحوي للكلمة في ضوء اتجاهات النحاة

يُشكِّلُ البحث في حقيقة الكلمة محورًا أساسيًّا في الدرس النحوي العربي؛ إذ إنَّ ضبط هذا الحدِّ يمثل اللبنة الأولى في تشييد الصرح النحوي، ولهذا اختلف النحاة في تعريف الكلمة وصياغة حدٍّ جامع لها، ولم يتفقوا على صياغة موحدة، بل كثرت الاعتراضات والمناقشات التي هدفت إلى تحديد مفهوم دقيق وموحد، وتكتسب هذه الاعتراضات أهميتها من كونها أظهرت مسار تطور المفهوم النحوي للكلمة، وأسهمت في تهذيبه وتنقيحه. وفيما يلي دراسة لهذه الاعتراضات عند أبرز النحاة، وتحليل أثرها في تحديد مسار تطور هذا الحدِّ.

المطلب الأول: موقف ابن يعيش من حدِّ الزمخشري

قال الزمخشري: " الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع "[5]. يمكن تلخيص موقف ابن يعيش من حد الزمخشري في النقاط الآتية:

أولًا- أقرَّ ابن يعيش (ت643هـ) حد الزمخشري للكلمة، وعده صحيحًا من جهة الصناعة، وأثبت أنه مبني على الطريقة المنطقية في الحد، وشرح مصطلحاته واحترازات الحدّ.

(1) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية (ص244- 246).

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (ج1/277، 278).

(3) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب (ج2/911).

(4) [البقرة:35].

(5) الزمخشري، المُفصَّل في صنعة الإعراب (ص23)؛ ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة (ج1/104).

ثانيًا- تابعه في اتخاذ (اللفظة) جنسًا، ثم رأى أنه يمكن استعمال الصوت أو العرض بدلًا من اللفظة، إلا أنَّ الأخير أولى؛ لكونه الجنس الأقرب، وسيأتي الكلام على مصطلح "العرض" في المبحث الثالث.

ثالثًا- دافع بقوة عن مصطلح المفرد الذي استعمله الزمخشري في حده، وبيَّن ضرورته لإخراج نحو: الغلام، وضربا، وضربوا؛ إذ رأى أنها من جهة النطق هو لفظة واحدة، وهو في حقيقته كلمتان: أل المُعرِّفة، وغلام، وكذلك في ضربا وضربوا، ولهذا أخرج نحو ذلك بقوله: مفرد.

رابعًا- أوضح أنَّ الوضع يدخل فيه المسمى بجملة، مثل: برق نحوه، ونحو ذلك؛ لأنه صار كلمة مفردة بالوضع الجديد، والوضع فصل من أمور، ذكر منها: ما يدل بالطبع، كقول النائم: أخ، وكذلك الكلمات المُصحَّفة؛ لأنها لا تدل بالتواضع[1].

يظهر من كلام ابن يعيش أنه لم يعترض على حد الزمخشري، بل تلقاه بالقبول، وشرحه شرحًا منطقيًا مبنيًا على تقسيم الحد إلى جنس وفصول، ودافع عن قيوده الثلاثة: (الدلالة، والإفراد، والوضع) مُبيِّنًا ضرورتها لإخراج المهمل والمركب والدلالة الطبيعية.

المطلب الثاني: موقف الرضي من حدِّ ابن الحاجب

قال ابن الحاجب: الكلمة لَفْظٌ وُضِعَ لِمَعْنًى مُفْرَدٍ. اعترض الرضي على ابن الحاجب في المسائل الآتية:

أولًا- أنَّه ذكر مصطلح "المعنى" في حدِّه، مع أنَّ الحدَّ لا يقتضي ذلك؛ لوجود مصطلح "الوضع"، والوضع لا يكون إلا لمعنى.

ثانيًا- أنَّه وصفَ المعنى بالإفراد، وهذا لا يجوز؛ لأنه يُخرج جميع الأفعال من حد الكلمة؛ إذ إن معناها مركب، وهو الدلالة على الحدث والزمان، ولأنَّ الإفراد والتركيب صفتان للفظ في عرف المناطقة، وحينئذٍ لا يجوز الخروج عن الاستعمال المعروف؛ لأنَّ الحدَّ إنما وُضع للتبيين لا للإغماض.

ثالثًا- لا يرى الرضي إسقاط مصطلح "المفرد" من الحدِّ تمامًا، فلا يجوز على مذهبه حدُّ الكلمة بأنها: "لفظ موضوع"؛ لأن الوضع على مذهبه يشمل المركبات، خلافًا لمَن يرى أن دلالة المركبات عقلية، أمّا دلالتها على مذهبه فهي وضعية؛ لأنَّ الوضع عنده نوعان، أحدهما: وضع اللفظ بإزاء المعنى، ويُسمّى بالوضع الشخصي، والآخر: وضع القواعد أو القوانين الكلية التي تعرف بها هذه الألفاظ، سواء أكانت مفرداتٍ قياسية، كاشتقاق اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على وزن (فاعل)، أم مركباتٍ قياسية، كبيان أنَّ الفعل مُقدَّم على الفاعل، والمضاف على المضاف إليه، ونحو ذلك، وهذا يُسمّى بالوضع النوعي، ولهذا بيَّن الرضي أنَّ حد ابن الحاجب يدخل فيه المركب الإفرادي؛ لأنه لفظ، دال بالوضع على مذهبه، ومعناه مفرد، نحو: عبد الله علمًا؛ إذ لا يدل جزؤه على جزء معناه؛ لأن (عبد) بمنزلة زاي زيد كما تقدَّم، ولهذا كان لا بد من وجود قيد الإفراد؛ إخراجًا للمركب الإفرادي.

رابعًا- حدَّ الرضي الكلمة بعد ذلك بأنها: لفظ مفرد موضوع، فذكر "المفرد"؛ فصلًا من "المركب" الإفرادي والإسنادي، نحو: عبد الله وصفًا لا علمًا، ونحو: ضربَ زيدٌ، ولا يُحترَز بالوضع من المركب على مذهبه؛ لأنه يرى أنَّ دلالة المركب وضعية كالمفرد، فدلالة الوضع عنده أوسع منها عند بقية العلماء.

خامسًا- توقف الرضيَّ عند ثلاث مسائل:

1- نوع اللام في "الكلمة"؛ فذهب إلى أنَّ هذه اللام لبيان الماهية لا لبيان الجنس؛ لأن التاء في "الكلمة" للوحدة، فيتناقضان معنًى.

2- يرى الرضي أنَّ استعمال مصطلح "اللفظة" جنسًا في الحدِّ قد يوهم أنه يُخرج الكلمتين باعتبارهما لفظتين، أو الكلمات، فأجاب أنَّ مثلَ ذلك لا يَخرج بتاء الوحدة، ومثَّلَ لهذا بنحو: قالا وقالوا، فإنَّ كلًّا منهما لفظة واحدة، كـ (أَرْطى) و(بُرْقُع)، لكنهما كلمتان، لهذا فإن الدقة تقتضي استعمال مصطلح "اللفظ".

3- أسقط الرضي قيد الاستقلال من الحد؛ حيث كان له مذهبه في مسألة أبعاض الكلمات:

(1) ابن يعيش، شرح المُفصَّل (ج1/ 70- 72).

أ- كان يرى أنَّ أبعاض الكلمات الدالة على معنى هي مع ما اتصلت بها كلمتان صارتا كلمة واحدة، وجرى عليها حكم المركب المزجيّ، فوقع الإعراب على آخرها، ثم ذكر الرضي الأبعاض الدالة على معنًى وعدَّها ممتزجة، وهي: واو جمع المذكر السالم الدالة على الجمع في نحو: مسلمون، وألف المثنى الدالة على التثنية في نحو: مسلمان، وياء النسب الدالة على النسبة في نحو: بَصْرِيّ، والتنوين الذي يدل على تمكن الاسم في باب الاسمية، أو التنكير أو العوض أو نحو ذلك، وكذلك أل المُعرِّفة، وتاء التأنيث في نحو: قائمة، وألفا التأنيث المقصورة والممدودة، والحركات الإعرابية، وأحرف المضارعة.

ب- استدلَّ الرضي بأدلة على امتزاج هذه الأبعاض بما اتصل بها، منها: تغير بناء المضارع بتسكين أول أصول الفعل في بنائه نحو: (يذْهب)، وتغير بناء المنسوب، نحو: عليّ وعَلَويّ.

ت- ذكر الرضي بعد ذلك لا يمكن عدها ممتزجة، وهي:

- الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، نحو: ضربْتُ، ومع أنه أصابه التغيير بتسكين لامه إلا أنه لا يعدّ تغييرًا في بنية الكلمة؛ لأنَّ حركة آخر الفعل الماضي ليست جزءًا من البناء الصرفي للكلمة، إنما هي حركة بناء تتغير بحسب الإسناد، فهذا تغيير عارض بسبب البناء، فلهذا لا يُعامَل هذان الجزآن (ضربتُ) معاملة الكلمة الواحدة.

- الفعل الماضي المجرد، نحو: (ضَرَبَ) هو كلمة باتفاق، مع أن معناه مركب من الحدث مدلول حروفه والزمن مدلول وزنه، والوزن جزء اللفظ، والمراد بالوزن أو الصيغة عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات؛ أي: الحركات الطارئة مع الحروف الزائدة، ولا يجوز القول: إنَّ الوزن كلمة مستقلة امتزجت، وكذلك يُقال في الاسم المصغر، وجمع التكسير، وأسماء الفاعلين والمفعولين والآلة ونحو ذلك.

سادسًا- تعديل حد المركب: في ضوء ما تقدَّم قَيَّدَ الرضي تعريف المركب بالتعاقب، فحدَّه بأنه: ما يدل جزؤه على جزء معناه وأحد الجزأين متعقب للآخر؛ بمعنى أن يكون هناك تعاقب زمني في السماع، أما اسم الفاعل وجمع التكسير، والمصغر، فالجزآن يُسمعان معًا لا متعاقبين، فلهذا لم يحكم على أوزان هذه الأمثلة أو أبنيتها بأنها كلمات مستقلة امتزجت[1]، وتابعه على ذلك الجوجري[2].

والخلاصة أنَّ اعتراض الرضي على حد ابن الحاجب يرجع إلى اتساع مفهوم الوضع عنده، ليشمل المفرد والمركب جميعًا، ثم تمسُّكه بقيد "المفرد" صونًا للحد من دخول المركبات الإفرادية والإسنادية. لكنَّ مسألة أبعاض الكلمة أوقعت مذهبه في إشكال دقيق؛ إذ استلزم القول بامتزاج الأجزاء الدالة على معنًى التسليم بوجود تركيب داخلي في بعض الأبنية الصرفية، ولما لم يكفه جواب الامتزاج، قيّد تعريف المركب بقيد التعاقب في السماع.

المطلب الثالث: موقف أبي حيان من حدِّ ابن مالك

اعترض أبو حيان على حد ابن مالك في المسائل الآتية:

أولًا- استعمال ابن مالك جنسًا أبعد في الحد، وهو "اللفظ"، وتركه جنسًا أقربَ، وهو "القول"، وإن كان البعيد جائزًا، ومن ثم احتاج إلى قيد الاستقلال إخراجًا لأبعاض الكلمات؛ لأنه يصدق عليها مصطلح اللفظ دون القول.

ثانيًا- احتراز ابن مالك بالجنس "اللفظ" من الخط ونحوه، وقد وصفه أبو حيان بأنه "ليس بجيد"؛ لأنَّ الجنس لا يتخذ للاحتراز، فلا يُقال في نحو (الإنسان حيوان ناطق): إنَّ "حيوان" فصلٌ مِمّا ليس بحيوان، ولم يتقدم على اللفظ شيء يشمل اللفظ والخط، إلا إنِ اعتقد أن المحدود، وهو "الكلمة"، تشمل ذلك، فهذا أشد فسادًا؛ لأن المحدود غير الحد، ولأن "الخط" في اللغة لا يسمى كلمةً بل كلامًا وإن كان غير لفظ.

(1) الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (ج1/ 21- 26).

(2) الجوجري، شرح شذور الذهب (ج140/1).

ثالثًا– هل بعض الكلمة لفظ دال بالوضع؟ أبو حيان لا يرى ذلك خلافًا لابن مالك، وساق دليلًا عقليًا يؤيد مذهبه، فقال: إن قيل: إن الياء وحدها في الاسم المنسوب (زيديّ) تدل على النسبة، إن باقي اللفظ (زيد) إما أن يدل على معنى أو لا يدلّ، ومن ثم لا يجوز ألا يدل وإلا كان مهملًا، ولا يجوز أن يدل على نفس معنى الياء؛ لأنه يلزم من ذلك الاستغناء بأحدهما، ولا يجوز أن يدل على معنى آخر؛ لأن هذا من خصائص المركب لا المفرد، والنتيجة أن بعض الكلمة ليس دالًّا بالوضع استقلالًا، بل المجموع هو الذي يدلّ، فقولك: (زيديّ) تدل بجملتها على المنسوب إلى زيد، و(أضحك) تدل بجملتها على الحدث المتعدي.

رابعًا– اعترض أبو حيان على احتراز ابن مالك بالوضع من المهمل؛ لأن قيد الاستقلال يخرج المهمل، فلا يدخل أصلًا تحت قوله: مستقل، فلا يحتاج حينئذٍ لقيد الوضع لهذا الغرض.

خامسًا– دخول الكلام في حد ابن مالك على مذهب من يرى أن الكلام دلالته وضعية، وهذا يسبب إشكالًا في الحد.

سادسًا– خروج ما استُعمل في غير موضوعه مجازًا، نحو: أسد للشجاع، وأسد علمًا لشخص، فإذا استعمل اللفظ في أحد هذين المعنيين فلا يكون حينئذٍ دالًا بالوضع، فيخرج عن الحد، وهذا إشكال آخر في حد ابن مالك؛ لأن الكلمة في الاستعمال المجازي هي كلمة في اصطلاح النحاة.

سابعًا– كان يمكن الاستغناء عن قيد التحقيق والتقدير في الحد؛ لأن فيه إطالة بلا ضرورة، ومثال التحقيق (رجل)، ومثال (التقدير) أحد جزأي العلم المضاف، نحو: امرئ القيس، فهو من جهة المعنى كلمة واحدة، ومن جهة اللفظ كلمتان، وإطلاق الكلمة على أحد جزأي هذا العلم هو مجاز، وهذا معلوم في عرف النحاة، ولهذا لا حاجة إلى الزيادة في الحد.

ثامنًا– إشكال "اِفعلْ" بين التركيب والإفراد: يقع فعل الأمر للمخاطب، نحو: افعل، بين أمرين مشكلين، هما التركيب والإفراد، حيث رأى أبو حيان أنه لا يصح القول بأن (افعل) مركب؛ لأن التركيب من عوارض الألفاظ، ويقتضي ذلك وجودًا سابقًا، والضمير المستتر ليس لفظًا، ولا يصحّ كذلك القول بأنه مفرد من جهة أنه مفيد فائدة المركب، وهو الكلام.

تاسعًا– الإعراب المقدر: احترز ابن مالك بقيد الاستقلال من الإعراب المقدر، نحو: فَتًى؛ إذ يصدق عليه أنه منوي، لكنه غير مستقل، بل هو بعض الكلمة، وقد اعترض أبو حيان على هذه المسألة من جهة أن الإعراب معنوي لا لفظي على الراجح من أقوال العلماء، فإن كان كذلك فليس الإعراب جزءًا من الكلمة أصلًا، وإن كان الإعراب لفظيًا كما يراه ابن مالك، فهو زائد على ماهية الكلمة، والزائد لا يكون جزءًا، إذ الجزء لا تنفك الماهية عنه، وقد وُجدت الكلمة دون إعراب في الوقف مثلًا، فحينئذٍ لا يكون الإعراب جزءًا من الكلمة لا معنى ولا لفظًا.

عاشرًا– ذكر أبو حيان اعتراض بعض النحاة على استعمال مصطلح "اللفظ"؛ لأنه جمعُ (لفظة)، والجمع أقله ثلاثة، وحينئذٍ لا يصحُّ اتخاذ هذا المصطلح جنسًا؛ لأنَّ الشيء يُحدُّ بالماهية والحقيقة، ولا يجعل في الحد ما يدل على أقل الجمع، ومثال ذلك أن تقول في حد الإنسان: حيوانات ناطقة أو نواطق، وهذا لا يجوز. وقد أجاب على ذلك بأن اللفظ ليس جمع لفظة، بل هو مصدر يصدق على القليل والكثير، ولو كان جمعًا، كما زُعم، لامتنع أن يصدق اللفظ على اللفظة الواحدة، وليس كذلك، ولهذا إذا أريد النص على المرة الواحدة من اللفظ كنت تقول: لفظة، بإلحاق تاء الإفراد أو الوحدة، وإنما يصح ذلك فيما لا يكون مصدرًا، مثل: كلم وكلمة، ولبن ولبنة، ونخل ونخلة، ثم إن أبا حيان توجه بالاعتراض لابن مالك في مسألة متصلة بالمسألة السابقة، حيث قرَّر ابن مالك أنَّ اسم الجنس إذا كان مجردًا من التاء، فإنه يدل على الكثرة، وإن جُمع بالألف والتاء، فإنه يدلُّ على القلة، وبعدما قرَّر هذه القاعدة، خالفها بقوله: إنَّ الكلم اسم جنس جمعي، وأقل ما يتناول ثلاث كلمات، وهنا وقع التناقض في كلامه؛ لأنَّه أطلق الكلم على ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف، والثلاثة قليلة، واسم الجنس المجرد من التاء للكثير[1].

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج1/ 15– 21).

ونقل أبو حيان موقف بعض النحاة من هذه المسألة، ومنهم أبو علي الشلوبين (ت645هـ) الذي أجاب بأنه ليس المراد بالكثرة هنا الأجناس الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، إنما المراد عدد الأفراد التي تدخل تحت كل نوع منها، فحينئذٍ لا إشكال في هذه المسألة، فجاء الرد على الشلوبين؛ فقيل له: إنَّ اسم الجنس على مذهبكم لا يقع إلا على ما فوق العشرة من أنواعه، واسم الجنس هنا ينطلق على أنواعه الثلاثة المخصوصة لا على أفرادها الكثيرة، أمّا ابن عصفور (ت669هـ) فقد أجاب على ذلك إجابة فيها دقة وعمق، حيث رأى أنَّ استعمال اسم الجنس المجرد للكثير والمجموع بالألف والتاء للقليل إنما كان ذلك لئلا يلتبس القليل بالكثير، أما هنا فلا يوجد جمع قلة ولا كثرة، إنما يوجد شيء واحد يقع عليه اللفظ، وهو الأجناس الثلاثة فقط، فلما انتفى احتمال اللبس، جاز استعمال اسم الجنس موضع جمع القلة[1].

والحاصل أنَّ الشلوبين نظر إلى الأفراد الكثيرة، وهؤلاء نظروا إلى عدد الأنواع الثلاثة فهي قلة، وابن عصفور رأى أن لا حاجة للتفرقة هنا أصلًا؛ لانتفاء اللبس.

وقد حد أبو حيان الكلمة في الارتشاف بأنها: قول أو منوي معه دال على معنى مفرد، فأسقط المصطلحات التي مثَّلت إشكالًا عنده في حد ابن مالك، وهي اللفظ، والتحقيق والتقدير، والوضع.

لكنه استعمل مصطلح "الوضع" في كتابه الآخر اللمحة البدرية؛ فقال: الكلمة قول موضوع لمعنى مفرد، ولعله قد تنبه إلى الإشكال في استعمال هذا المصطلح عنده، فلهذا عدل عن ذلك في كتابه الارتشاف، فأسقطه من الحد.

المطلب الرابع: موقف ابن هشام من حدِّ أبي حيان

حدَّ أبو حيان "الكلمة" في اللمحة البدرية، فقال: الكلمة: قول موضوع لمعنى مفرد"[2]. وقد تعرَّض ابن هشام لهذا الحد بالنقد والتحليل، فدرس مصطلحاته واحترازاته، فوافقه في أماكن واختلف معه في أخرى، وبيانه في النقاط الآتية:

أولًا- اتفق ابن هشام مع أبي حيان في استعمال مصطلح "القول"؛ لكونه جنسًا قريبًا في الحدِّ.

ثانيًا- اعترض ابن هشام على أبي حيان في صياغة الحد، وذلك قوله: " موضوع لمعنى مفرد "؛ لأنَّه قد يؤدي إلى اللبس وتوهُّم غير المراد، فقد يُظنُّ أن قوله: "موضوع لمعنى" وحده احترازًا، وهذا لا يصح؛ لأنه قد يوهم أن القول يشمل الموضوع والمهمل، وقد يُظَنُّ أنَّ قوله: "موضوع" وحده فصلًا و"المعنى" فصلًا آخرَ، وهذا أشدُّ فسادًا مما تقدَّم؛ لسببين، أحدهما: أن القول لا يكون إلا موضوعًا، والآخر: أن الوضع لا يكون إلا لمعنًى، ولهذا فإن قوله: "موضوع لمعنى مفرد" بأسرها فصلٌ من المركب، نحو: غلام زيد.

ثالثًا- اعترض عليه في استعماله مصطلح "الوضع"؛ لأنه قد يوهم كلامه أنَّ المركب معناه بالوضع، وابن هشام يرى أن دلالة المركب عقلية خلافًا لغيره، فإن من يعرف مسمى "زيد" ومسمى "قائم"، ثم يسمع (زيدٌ قائمٌ) علم بالضرورة معنى هذا الكلام، وهو نسبة القيام لزيد.

رابعًا- انتهى إلى أنه لا فائدة من استعمال "الوضع" و"المعنى"؛ لأنَّ هذا مفهوم من الجنس، ومن ثم حدِّ الكلمة بأنها: قول مفرد، ورأى أن ذلك أولى من جهتين، إحداهما: أنَّه مُوجَز مُحصِّل للمعنى المراد، والأخرى: أنَّه لا يوقع في اللبس، ولا يوهم غير الواقع اللغوي.

خامسًا- رأى ابن هشام أن حده للكلمة بأنها (قول مفرد) قد يواجه باعتراض؛ مِن قِبَل أنه لا ينعكس على الضمائر المستترة، وأجاب عن ذلك بأنَّ هذه ألفاظ بالقوة، فالقول لفظ مستعمل، واللفظ عنده ضربان: لفظ بالفعل، ولفظ بالقوة؛ لأن الضمير المستتر

(1) المصدر السابق، ص 28، 29.

(2) أبو حيان، اللَّمحة البدرية في علم اللغة العربية (ص32).

مستحضر عند التلفُّظ بما اتصل به استحضارًا بينًا لا خفاء ولا لبس معه، فلهذا يصدق عليه "القول" بهذا الاعتبار، وقد تقدم أن ابن الناظم ولد ابن مالك قد صرح بهذا التقسيم في حده للكلمة.

سادسًا- أتى ابن هشام بدليل يؤيد مذهبه في هذه المسألة، وهو أنه يجوز إطلاق القول على ما في النفس، فإذا جاز إطلاق "القول" على ما في النفس بلا قرينة لفظية، فبِأَنْ يُطلق على ما يتصل بلفظ أولى وأجدر وأحقّ، واستشهد لإطلاق القول على ما في النفس بقوله تعالى: أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَيَتَنَاجَوْنَ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمَصِيرُ [1]، وقوله تعالى: وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ ۖ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ [2].

سابعًا- رأى ابن هشام أن قسمته اللفظية هذه قد تواجه باعتراض، من جهة استعمال مصطلح اللفظ بالمعنى الحقيقي والمجازي في آن واحد، وأجاب بأنَّ هذا اصطلاحٌ وعُرفٌ عند النحاة، فمصطلح اللفظ يشمل المسموع أو ما في قوته، وهو الضمير المستتر.

ثامنًا- رأى أنَّ كلامه المتقدم قد يوهم أنه استعمل المشترك في حده؛ لأنه جوَّز إطلاق "القول" على ما في النفس، وأجاب عن ذلك أنَّ القول في عُرف النحاة واصطلاحهم لا يُطلَق على ما في النفس، فانتفى بذلك الاشتراك[3].

ويُعَدُّ حدُّ ابن هشام للكلمة من أضبط التعريفات للكلمة وأدقها وأوجزها؛ إذ لم يستعمل في حدها إلا جنسًا وهو القول، وفصلًا واحدًا وهو المفرد، مع تحصيله للمعنى المقصود.

المطلب الخامس: موقف الدماميني من حدِّ ابن مالك

ناقش الدماميني (ت827هـ) حدَّ ابن مالك للكلمة مناقشة نقدية تحليلية، من جهة الصناعة المنطقية، ومن جهة الاصطلاح النحوي، ومن جهة الدلالة:

أولًا- أقرَّ بحسن تصديره الحد باللفظ، وبيَّن أن اللفظ مصدر ثم استعمل بمعنى اسم المفعول.

ثانيًا- وافق الدماميني ابن مالك في احترازه بالجنس من الخط والإشارة ونحو ذلك، وهذا جائز عنده إذا كان الجنس أخص من الفصل من وجه؛ فاللفظ أخص من الوضع من وجه، وهو أن الموضوع لمعنى قد يكون لفظًا وقد يكون غير لفظ، وقد تقدم أن أبا حيان وصف ذلك بأنه غير جيد.

ثالثًا- رأى الدماميني أنَّ الأصل في "المستقل" أن يتأخر عن "الدالّ"؛ لأنَّ الدالَّ قد يكون مُستقِلًّا، وقد يكون غير مُستقِلٍّ، فالاستقلال بالدلالة فرع عن كونه دالًّا، لكنَّ ابن مالك قَصدَ إلى تقديمه؛ لئلا يَفصِل بين الدال والوضع، فحينئذٍ قد يؤدي ذلك إلى توهم غير المراد، وقريبٌ من ذلك ما قاله ابن هشام، مِن أنَّه يقع الوهم أنَّ "الوضع" وَحْدَهُ فصل و"الدال" أو "المعنى" فصل آخر، ومِن المُقرَّر أنَّ الوضع لا يكون إلا دالًّا، فعلى ذلك "الدال بالوضع" مجموعةً تمثل فصلًا.

رابعًا- اعترض الدماميني على تعريف ابن مالك لمصطلح "المستقل" بأنه: ما ليس بعض اسم ولا بعض فعل لأمور، هي:

1- مخالفته المشهور عند أهل الفن [المنطق] في دلالة "المستقل"، فالمستقل عندهم هو ما لا يفتقر إلى غيره مطلقًا، أما تفسيره فهو غير معهود، ولا قرينة له في الحد، وإنَّما وُضِع الحد للتبيين، فلا ينبغي حينئذٍ العدول فيه عن الاصطلاح المشهور.

2- عدم التسليم بأن بعض الكلمة، نحو: ياء "زيديّ" أو ألف "ضارَبَ" ألفاظ دالة بالوضع، بل إن الدال هو مجموع الكلمة بوساطة ذلك الجزء، فالياء وسيلة أو آلة للدلالة لا مستقلة بالدلالة؛ فـ "زيديّ" يدل على النسبة بوساطة الياء، و"ضارب" يدل على المشاركة بوساطة ألف المفاعلة.

---

(1) [المجادلة:8].

(2) [الملك:13].

(3) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية (ص243- 246).

3- تفسيره يقتضي أن معرفة الكلمة تتوقف على معرفة الاسم والفعل، والصواب خلاف ذلك.

خامسًا- اعترض على تفسير بعض العلماء للوضع بأنه: تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه؛ لأن هذا الحد يدخل الاستعمال الحقيقي دون المجازي، ثم اقترح إسقاط قيد "بنفسه" حتى يكون الحد منعكسًا على الحقيقي والمجازي.

سادسًا- اعترض الدماميني على مذهب ابن مالك مِن أنَّ المركب دال بالعقل لا بالوضع، وهذا ما جعل ابن مالك يسقط مصطلح "المفرد" من حده، ورأى الدماميني أن الصحيح أن المركب الإفرادي والإسنادي دال بالوضع، وأراد بذلك الوضع النوعي.

سابعًا-أخذ الدماميني على ابن مالك إطلاقه الكلمة على ثلاثة أقسام: حقيقي، نحو: رجل، ومجازي مستعمل، كأحد جزأي العلم المضاف، نحو: امرئ القيس، ومجازي مهمل وهو الكلام، وكان اعتراضه عليه من وجوه:

1- الجمع بين الحقيقة والمجاز في إطلاق واحد، وهو "الدال"، والأصل أن اللفظ لا يستعمل في حقيقته ومجازه معًا بلا قرينة، ثم أورد الدماميني جوابًا محتملًا لهذا الاعتراض، وهو استعمال "الدال" في معنى أوسع؛ أي: مطلق الدال ليشمل الكلمة تحقيقًا، نحو: رجل، أو تقديرًا، كأحد جزأي العلم المضاف، نحو: امرئ القيس، والذي دل على الاستعمال المجازي قرينة التقسيم إلى تحقيق وتقدير.

2- الجمع في الحد بين ماهيتين مختلفتين في حد واحد، فإما أنَّ ابن مالك قد أراد إدخال الكلمة الحقيقية والكلمة المجازية في تعريف واحد، مع أن الحد في المنطق يجب أن يكون لماهية واحدة، وإما أنه أراد تعريفين، وعطف أحدهما على الآخر بـ (أو) التي تقتضي الإبهام، وهذا فاسد.

3- إعراب العلم المضاف نحو: امرئ القيس الذي يقع على آخر جزأيه يدفع ما زعمه ابن مالك كونه كلمة واحدة، وقد نقل الدماميني عن الإسفراييني جوابًا أو تخريجًا دقيقًا، وهو أنَّ إعراب آخر العلم المضاف مَحكيّ كالمركب الإسنادي، نحو: تأبط شرًّا، ثم لما كان أحد الجزأين مشغولًا والآخر فارغًا، ظهر الإعراب في الفارغ، كما ظهر إعراب ما بعد "غير" الاستثنائية فيها، لكنه رأى أن المسألة من مزالق العربية؛ بمعنى أن ذلك لا يحلّ الإشكال.

ثامنًا- اعترض الدماميني على ابن مالك في مسألة الاحتراز بقوله: "كذلك" من الإعراب المقدر؛ إذ هو أضعف من أن يحتاج إلى إخراج من الحد؛ لأن الإعراب المقدر لا دلالة له في الشعور اللغوي، فليس له حضور في ذهن المتكلم ولا السامع، وإن كانا نَحْوِيَّين، فالمتكلم حين يقول: (جاءَ فَتًى) لا يخطر بباله ضمة مقدرة للتعذر، وكذلك المستمع، بل هذا تقدير صناعي وُضِع لطرد قواعد النحو، وهو أن جميع الأسماء يدخلها الإعراب، سواء أثر الإعراب في لفظه، كالاسم المعرب، أم لم يؤثر، كالاسم المبني، فيطَّرد الحكم على الأسماء المبنية وإن لم يظهر فيها الإعراب، ولهذا يرى الدماميني أنَّ إخراجه من الحد غير لازم أصلًا[1].

المطلب السادس: موقف السيوطي من حد الكلمة عند النحاة

بدأ السيوطي (ت911هـ) كلامه بمسألة اختلاف عبارات النحاة وكلماتهم في حد الكلمة، ثم قدَّم حدًّا للكلمة، واصفًا إياه بأنه أحسن حدودها، وناقش مصطلحاته، ثم تعرَّض بالتحليل والنقد لبعض المصطلحات والقيود التي استعملها غيره.

أولًا- حدَّ الكلمة بقوله: " **قول مفرد مستقل أو منوي معه** "، وقد وصفه بأنه أحسن حدودها من حيث الدقة العلمية.

ثانيًا- احترز بالجنس "القول" مما يدل وليس لفظًا، كالخط، والإشارة، ونحو ذلك، وتقدَّم أنَّ بعض النحاة كأبي حيان لا يُجوِّز الاحتراز بالجنس، إلا أن الدماميني قال بجواز ذلك إذا كان الجنس أخص من الفصل من وجه.

ثالثًا- أثبت قيد "الاستقلال" الذي أسقطه غيره من الحد، كالرضي، وتابع ابن مالك في الاحتراز بالمستقل من أبعاض الكلمات، نحو: أحرف المضارعة، وياء النسب، وتاء التأنيث، ونحو ذلك، واعترض على الرضي إسقاطه لهذا القيد، واصفًا قوله بأنه "رأي ما"؛ إشارة إلى ضعفه.

(1) الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (ج1/ 62- 69).

رابعًا– أسقط مصطلح "الدال بالوضع" الذي زاده ابن مالك، وعلَّل لذلك باتخاذه القول جنسًا في الحد، فلا حاجة إلى ذلك القيد.

خامسًا– رأى أنَّ استعمال القول جنسًا أولى من اللفظ، ثم ذكر قول بعض النحويين بأنَّ اللفظ أولى من القول؛ لشيوع إطلاق القول واستعماله بمعنى الرأي أو الاعتقاد أو المذهب، ما قد يؤدي إلى لبس في فهم مدلول هذا المصطلح، بخلاف اللفظ، وردَّ عليهم بعضُ النحاة بأنَّ هذا الاستعمال مجازيٌّ؛ إذ ليس هو المعنى الحقيقي، وليس هو المعنى الظاهر المُتبادِر إلى الذهن.

سادسًا– استعمل مصطلح المفرد في حده؛ إخراجًا للمركب، ورأى أن الأولى والأجدر أن يُجعل الإفراد من صفة القول لا من صفة المعنى؛ لأنه صفته في الحقيقة، والمعنى تبع له، ولأنه يسلم من الاعتراض بنحو (الخبر)؛ إذ هو كلمة في اللفظ، ومعناه مركب، وهو (زيد قائم) مثلًا، وكذلك من الفعل، نحو: (ضرب)؛ إذ هو كلمة، ومعناه مركب من الحدث والزمان.

سابعًا– أسقط عبارة ابن مالك: "تحقيقًا أو تقديرًا"؛ لأن العبارة تشمل ذلك وتغني عن ذكره.

ثامنًا– استعمل مصطلح (المَنْوِيّ) صنيع ابن مالك؛ إدخالًا للضمير المستتر، وزاد عليه قيدًا مما زاده ابن مالك، وهو قوله: "معه"؛ إخراجًا لما في النفس من كلمات مفردة بلا ضميمة لفظ، إلا أنَّ السيوطي خالف ابن مالك، فأسقط ما زاده ابن مالك من قيد بعد ذلك، وهو قوله: "كذلك" إشارة إلى قيد الاستقلال، فأخرج به الإعراب المقدر، وعلل السيوطي ذلك بأنه معلوم؛ إذ إنَّه شَرْطٌ في اللفظ مع قوته، فَبِأَنْ يكون مع غير اللفظ أحقُّ أولى.

تاسعًا– ذكر قولًا ضعيفًا لابن الخباز (ت639هـ)، يرى فيه منع تسمية الضمير المستتر اسمًا؛ إذ ليس كلمة.

عاشرًا– ذكر قولًا آخر ضعيفًا في مسألة: أقل ما تصدق عليه الكلمة، حيث ذهب بعض العلماء إلى أنَّ الكلمة تُطلَق على ما كان على حرفين فصاعدًا، وردَّ النحاة قولَهم بأنها تصدق على الحرف الواحد، كما في نحو لام الجر وبائها[1].

الخلاصة أنَّ السيوطي حاول أَنْ يُقَدِّم المفهوم الدقيق للكلمة، بحيث يتحقق فيه شرط الاطراد والانعكاس، والذي يظهر لي أنه عَمد إلى حد ابن مالك فأصلحه، فأبقى ما أبقى، وأسقط ما أسقط، ورأى بعد ذلك أنَّ هذا أحسن حدود الكلمة من جهة الدقة العلمية.

وخلاصة القول أن الحدَّ النحوي للكلمة بدأ بصياغة جامعة ووافية عند الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك، ثم اتجه نحو الإيجاز اللفظي عند أبي حيان وابن هشام، ثم عاد بعد ذلك إلى شيء من البسط والتفصيل، وقد صاحب هذا المسار تبدُّل اصطلاحي بين الحذف والزيادة والاستبدال.

المبحث الثالث: أثر المنطق في الحد النحوي للكلمة

ظهر تأثر النحاة بالمناطقة بصورة جلية في حد الكلمة، حيث تأثر النحاة بمصطلحاتهم وحدودهم وأمثلتهم، وتقسيماتهم العقلية، وصناعة احترازاتهم، واعتراضاتهم وردودهم في المسائل الخلافية.

فلمّا أخذ النحاة تعريفاتٍ ومقاييسَ من علم المنطق، وهي مقاييس تعتمد على المعنى الذهني، وطبَّقوها على مسائل النحو، ظهرت إشكالات تطبيقية، والسبب أنَّ المنطق ينظر إلى اللفظ بوصفه وسيلةً للوصول إلى المعنى، أما النحو فينظر إلى اللفظ نفسه من حيث إعرابه وتركيبه وأحكامه، فعندما استعمل المعيار المنطقي القائم على المعنى في مسائلَ نحويةٍ تقوم على اللفظ والصناعة الإعرابية حدثَ نوع من الاضطراب والإشكال في بعض المسائل المتعلقة بحد الكلمة.

المطلب الأول: التأثر في صناعة الحد واحترازاته

يظهر أثر المنطق عند النحاة في طريقة بناء الحد وصناعة احترازاته، ويُعَدُّ الحد من المباحث المنطقية، وهو عند المناطقة: ما تركب من الجنس والحد؛ فإن كان الجنس والفصل قريبين سُمِّي الحد تامًّا، كالحيوان الناطق في حد الإنسان، وإن كان الجنس بعيدًا والفصل قريبًا سمي الحد ناقصًا كالجسم الناطق[2].

(1) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج1/ 23– 25).

(2) الرازي، شرح الغرة في المنطق (ص148).

ويتميز الحد المنطقي بكثرة القيود، وقد تأثر النحاة بذلك، فكثرت القيود في حد الكلمة، كالوضع، والمفرد، والمستقل، ونحو ذلك، وهذا منهج المناطقة في إحكام الحد.

وبعض من النحاة كابن هشام وغيره حاول التقليل من هذه القيود واختصار حد الكلمة؛ لأنه يُحصِّل المعنى المقصود بدون هذه القيود الكثيرة، حتى أنه حد الكلمة بأنها لفظ مفرد، فاستعمل في حده الجنس، وهو القول، وفصلًا واحدًا، وهو المفرد.

وكثير من النحاة احترز في حد الكلمة باللفظ من غير اللفظ ويدل بالوضع، وهي الدوالّ الخمس، من هؤلاء ابن يعيش، حيث قال: " والأشياء الدالّة خمسةٌ: الخَطّ، والعَقْد، والإشارة، والنصْبة، واللفْظ، وحَدَّ باللفظة؛ لأنّها جوهرُ الكلمة، دون غيرها ممّا ذكرنا أنّه دالٌّ "[1]. وقال ابن الناظم: " (فاللفظ) مخرج للخط والعقد والإشارة والنصب "[2]. وهذه أنواع تندرج تحت الدلالة الوضعية غير اللفظية التي يذكرها علماء المنطق.

ومن تأثر النحاة بصناعة الحد المنطقي ما تقدَّم مِن اعتراض أبي حيان على ابن مالك في احترازه بالجنس من الخط والإشارة ونحو ذلك، حيث وصفه أبو حيان بأنه "ليس بجيد"؛ لأنَّ الجنس لا يتخذ للاحتراز، فلا يُقال في نحو (الإنسان حيوان ناطق): إنَّ "حيوان" فصلٌ مِمّا ليس بحيوان، ولم يتقدم على اللفظ شيء يشمل اللفظ والخط، إلا إنِ اعتقد أن المحدود، وهو "الكلمة"، تشمل ذلك، فهذا أشد فسادًا؛ لأن المحدود غير الحد، ولأن "الخط" في اللغة لا يسمى كلمةً بل كلامًا وإن كان غير لفظ. وقد خالفه الدماميني وأجاز المسألة؛ لأنَّ الجنس إذا كان أخص من الفصل من وجه؛ فاللفظ أخص من الوضع من وجه، وهو أن الموضوع لمعنى قد يكون لفظًا وقد يكون غير لفظ.

المطلب الثاني: استعمال المقولات المنطقية

أولًا– حد المفرد

اعتمد جمهور النحاة الحدَّ المنطقي للمفرد ونقلوه حرفيًّا، وهو: " ما يدل جزؤه على جزء معناه "[3]، وهذا تعريف دلالي عقلي، لا صناعي نحوي، ومن هنا اعترض بعض النحويين على هذا الحدِّ، مستندين إلى إشكالات تطرأ عند التطبيق على بعض التراكيب، ومن ذلك العلم المضاف، نحو: عبد الله، وامرئ القيس، فهو مفرد من جهة الدلالة، مُركَّب من جهة الصناعة، وهذا أدى إلى اضطراب في المصطلح سببه نقل الحدِّ المنطقي إلى ميدان النحو[4].

والأصل في نحو (عبد الله) أنَّه مُركَّب من جهة الدلالة ومن جهة الصناعة؛ إذ يصدق عليه حدُّ "المركب"، فـ (عبد) جزء يدل على الذات المتصفة بالعبودية، ولفظ الجلالة يدل على الذات الإلهية. وبعد انتقال هذا المركب إلى باب العلمية انسلخت عنه الدلالة السابقة، وصارت هذه الأجزاء بمنزلة زاي "زيد" لا معنى لها، وحينئذٍ هي مفردة لا مركبة، وهنا يقع الإشكال؛ من قبل أنَّه مركب عند النحاة، وفي ذلك تناقض، فالحد المنطقي للمفرد يصدق عليه علمًا، وفي الوقت ذاته يظهر الإعراب في أثنائه: هذا عبدُ الله، وأكرمتُ عبدَ الله، وسلمتُ على عبدِ الله.

هذا الإشكال يعود إلى تأثر النحاة بالمقولة المنطقية: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وهذه المقولة تعتمد على المعنى لا على اللفظ، في حين أن علم النحو يُعنى أساسًا باللفظ وأحكامه الإعرابية. فالمنطق يبحث في الألفاظ بوصفها وسائل للوصول إلى

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج70/1).

(2) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص6).

(3) الغزالي، مقاصد الفلاسفة (ص15)؛ معيار العلم في المنطق (ص49)؛ الرازي، شرح الغرة في المنطق؛ الأخضري، السلم المنورق في علم المنطق (ص3)؛ الخير آبادي، المرقاة في علم المنطق (ص26)؛ خير الدين، أحمد عبده، علم المنطق (ص27)؛ الإبراهيمي، محمد نور، علم المنطق (ص14)؛ بخيت، محمد حسن، علم المنطق – المفاهيم والمصطلحات (ص150)؛ عبد الرحمن، إدريس، المصفى في علم المنطق (ص34).

(4) الصبان، حاشية الصَّبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج40/1)؛ الحازمي، شرح ألفية ابن مالك (ج10/5).

المعاني[1]، بينما يبحث النحو في اللفظ لذاته، من حيث تصحيح إعرابه وبيان أحواله. ومن هنا، فإن اعتماد النحاة على الحدّ المنطقي للمفرد أدّى إلى إشكالات عند التطبيق على بعض التراكيب.

إنَّ صنيع النحاة في متابعة المناطقة في حدِّ المفرد هو من قبيل الخلط بين العلوم، وهذا مما يُعاب ويُؤخَذ على العلماء. فلهذا نجد أنَّ دلالة مصطلح المفرد عند المناطقة أوسع منه عند النحاة؛ إذ يشمل المركبات الإضافية، والمركبات الوصفية، والجمل إذا نُقلت إلى العلميَّة[2]، بينما يختلف حكمها في علم النحو، فالعلم المضاف عند النحاة مُركَّب مطلقًا، سواء أُريد به الوصف أم العلمية، أَمّا عند المناطقة فهو مُركَّب وصفًا مفرد علمًا.

وقد حاول بعض النحاة تجاوز هذا الإشكال باقتراح تقسيم جديد للكلمة، ومنهم ابن مالك(ت673هـ)، فذهبوا إلى تصنيفها إلى: كلمة تحقيقًا، وكلمة تقديرًا. غير أنَّ هذا الحَلَّ واجه اعتراضًا آخر، يتمثل في أنَّ العلم المضاف عند النحاة كلمة تحقيقًا مع أنَّ الإعراب يظهر في أثنائه، فتقول: امرؤُ القيسِ شاعرٌ جاهليٌّ، وإنَّ امرأَ القيسِ أَوَّلُ مَن وقفَ على الأطلال وبكى الديارَ، وتأثَّرتُ بشعرِ امرئِ القيسِ، ومن المقرر عند النحاة أنَّ محلَّ الإعراب في آخر الكلمة.

ومن النحاة الذين رفضوا هذا التقسيم للكلمة الصبّان (ت1206هـ)، حيث قال: " المفرد عندهم اللفظة الواحدة، بدليل إعراب كل منهما بإعراب مستقل، والإعراب إنما يكون على آخر الكلمة، وأن تفسيره بما لا يدل جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطقة، فذِكرُهُ في العربية من خلط اصطلاح باصطلاح "[3]. رأى الصبان أنَّ المفرد عند النحاة هو اللفظة الواحدة، مستدلًّا بكون الإعراب مستقلًا في كل جزء من العلم المركب، كما هو الحال في امرئ القيس، ما يدل على أنه ليس مفردًا في الاصطلاح النحوي، بل هو مركب مطلقًا.

إنَّ في ذلك تصنيف الكلمة عند ابن مالك إهمالًا لجانب اللفظ، الذي هو غاية النحو، وميلًا إلى جانب المعنى، ونظرًا لهذه الإشكالات، ذهب فريق من العلماء إلى إعادة تعريف المفرد بناءً على الجانب اللفظي، فجاء حدّه وفق هذا الاتجاه: الكلمة الواحدة، أو اللفظ الواحد، أو اللفظة الواحدة، أو الملفوظ مرة واحدة[4].

وهذا الحد اللفظي للمفرد أكثر انسجامًا مع طبيعة علم النحو، ويُفسر العديد من الظواهر الإعرابية التي يختلف فيها التصنيف النحوي عن الدلالة الحقيقية، حيث إن كثيرًا من المسائل النحوية تقوم على مراعاة الصناعة الإعرابية لا المعنى الحقيقي، فلهذا تجد في النحو إعراب بعض الكلمات مخالفًا لمعناها الحقيقي، والأمثلة على ذلك كثيرة في النحو العربي.

وبناءً على ما تقدم، يمكن تلخيص الخلاف في حد المفرد بين اتجاهين:

- الاتجاه المعنوي (رأي الجمهور): يعرّف المفرد بأنه: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وهو تعريف متأثر بالمقولة المنطقية.
- الاتجاه اللفظي (الرأي الأرجح): يعرّف المفرد بأنه الكلمة الواحدة، وهو حد يتسق مع الصناعة النحوية، وأكثر توافقًا مع طبيعة علم النحو، ويجنب الوقوع في الإشكالات الناتجة عن المزج بين الاصطلاح النحوي والاصطلاح المنطقي.

(1) الحازمي، شرح المطلع على متن إيساغوجي (ص109، 110).

(2) زكريا الأنصاري، المطلع شرح إيساغوجي (ص5)؛ الحازمي، شرح المطلع على متن إيساغوجي (ص163– 168)؛ بخيت، علم المنطق (ص150، 151).

(3) الصبان، حاشية الصَّبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج40/1).

(4) الحازمي، شرح ألفية ابن مالك (ج11/5).

ثانيًا- نقل الدماميني الحد المنطقي لمصطلح "الدال" حرفيًا، فقال: " كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر "[1]. وهو حد منطقي عام يشمل اللفظ وغير اللفظ؛ فقد يكون الدال لفظًا، وقد يكون الدال غير لفظ، وهذا جانب من تأثر النحاة بمقولات بالمناطقة وتعريفاتهم[2].

المطلب الثالث: استعمال المصطلحات والأمثلة المنطقية:

ظهر تأثر النحاة بالمناطقة في حد الكلمة من خلال استعمال المصطلحات المنطقية، ومن ذلك مصطلح الدلالة وتقسيماتها عن المناطقة، وأمثلتها، ومصطلح العرض عند ابن يعيش، والقوة والفعل عند ابن الناظم وابن هشام، والاطراد والانعكاس عند ابن هشام والجوجري، والعرض والصوت عند ابن يعيش.

أولًا- مصطلح الدلالة

ذكر النحاة في كتبهم بعض أقسام الدلالة اللفظية وغير اللفظية، وهذا مبحث من صميم كتب المنطق، انتقلت إلى كتب النحو في معرض الاحتراز عن الحدِّ، حتى أن النحاة نقلوا أمثلة المناطقة على أنواع الدلالة كما هي.

ويخصُّ النحاة نوعًا من أنواع الدلالة عند المناطقة، وهو المقصود في حد الكلمة عندهم، وهو الدلالة اللفظية الوضعية، ويُخرِجون ما سواه من أنواع الدلالة، كالدلالة الطبيعية، والعقلية، ونحو ذلك، وهذه بعض أقوال النحاة:

1- قال ابن يعيش: " (بالوضع) فصلٌ احترز به من أمور، منها ما قد يدلّ بالطبْع، وذلك أنّ من الألفاظ ما قد تكون دالّةً على معنى بالطبع لا بالوضع، وذلك كقول النائم أَخْ "[3].

2- قال ابن الناظم: " و(بالوضع) مخرج للمهمل، ولما دلالته عقلية، كدلالة اللفظ على حال اللافظ به "[4].

3- قال الدماميني: " وخرج بهذا القيد [يريد الوضع] ما لا يدل به، وإنما يدل بالطبع، كأح الدال على السعال، أو بالعقل، كدلالة المسموع من وراء الجدار مهملًا كان أو مستعملًا على وجود اللافظ، وإنما قلنا: من وراء جدار؛ لأن وجود اللافظ المشاهد معلوم بحس البصر، لا بدلالة اللفظ "[5].

يتبيَّن مما تقدم أن بعض النحاة يحترز بالدلالة اللفظية الوضعية من الدلالة اللفظية غير الوضعية، كالدلالة اللفظية الطبعية، والدلالة اللفظية العقلية، وبعضهم يذكر الأمثلة المنطقية عليها، ويشرح المثال المنطقي.

فهذه الأنواع وغيرها والأمثلة عليها موجودة في كتب المنطق، حتى أن بعض هذه الكتب يُفصِّل الكلام على أنواع الدلالة، وبعضها لا يذكر سوى نوعٍ واحدٍ من هذه الأنواع، وهو الدلالة اللفظية الوضعية؛ لأنه ميدان البحث المنطقي[6].

والمناطقة يقسمون الدلالة إلى قسمين كبيرين، هما الدلالة اللفظية، وغير اللفظية، وتحت كل قسم ثلاثة أقسام، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

(1) الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (ج64/1).

(2) الخير آبادي، المرقاة في علم المنطق (ص22)؛ عبد الرحمن، إدريس، المصفى في علم المنطق (ص19).

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج71/1).

(4) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص6).

(5) الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (ج65/1).

(6) الأنصاري، زكريا، المطلع شرح إيساغوجي (ص4)؛ الحازمي، أحمد، شرح المطلع على متن إيساغوجي (ج2/4).

1- الدلالة اللفظية: وتشمل ما يدل بالوضع، كدلالة لفظ (محمد) على ذات المشخصة، وما يدل بالطبع، كدلالة إح على أذًى في الصدر، وما يدل بالعقل، كدلالة اللفظ على لافظه من وراء الجدار[1].

2- الدلالة غير اللفظية: وتشمل أيضًا ما يدل بالطبع، كدلالة صهيل الحصان على طلب الماء والكلأ، وما يدل بالعقل، كدلالة الدخان على النار[2]، وما يدل بالوضع، كالدوال والمُفهِمات الخمس، وهي: الخط، والإشارة، ولسان الحال أو الهيئة، والعقد، والنُّصْبة[3]، والمقصود بالعقد: عقد الأصابع على هيئة معينة؛ للدلالة على عدد معين، وبالنُّصْبَة: العلامة التي تُنصَب للدلالة على شيء، كدلالة المحراب على اتجاه القبلة، وعلامات الطريق، ونحو ذلك. ويرى بعض العلماء أن لا حاجة إلى فصل هذه الدوال من حد الكلمة؛ لاتخاذ اللفظ جنسًا في حدِّها[4].

ثانيًا- العَرَض والصَّوْت

استعمل ابن يعيش هذا المصطلح المنطقي عندما بيَّن موقفه من اتخاذ الزمخشري اللفظةَ جنسًا في الحد، حيث تابعه في ذلك؛ لكونه الجنس القريب، ثم رأى جواز استعمال الصوت أو العرض جنسًا في الحد.

والعرض مصطلح منطقي، وهو: ما لا يقوم بذاته بل يقوم بغيره[5]، ويمكن إسقاط هذا الحد المنطقي على الكلمة من جهة أنَّ الكلمة عرضٌ؛ لأنَّ الصوت عرض، واللفظ صوت، والصوت لا يقوم بنفسه بل يقوم بالمتكلم، فعلى ذلك صحَّ اتخاذ العرض جنسًا بهذا الاعتبار.

ويعد الصوت أيضًا مصطلحًا منطقيًّا، وقد اتخذه الإمام الغزالي جنسًا في حد الاسم، حيث عرف الاسم بأنه صوت دال بتواطؤ مجرد عن الزمان[6].

ثالثًا- القوة والفعل: استعمل بدر الدين ابن الناظم هذين المصطلحين في حده للكلمة؛ ليشمل الضمير المستتر، وهما من مصطلحات المناطقة، وإن كانت دلالتهما مختلفة عندهم[7].

رابعًا- الاطراد والانعكاس: يعد هذان المصطلحان من مصطلحات المناطقة[8]، وهما من شروط الحد عندهم، وقد استعملهما ابن هشام في بيان شرط الحد، حيث ذكر أن الحدود يشترط فيها الاطراد والانعكاس، يريد بالأول أنه متى وجد الحد وجد المحدود، ويريد بالآخر أنه متى انتفى الحد انتفى المحدود، ثم ذكر مثالًا منطقيًّا توضيحيًّا، وهو أن الإنسان حيوان ناطق، فمتى وجد الحيوان الناطق وجد الإنسان، ومتى انتفى انتفى، وإنما سُمِّيَ الحَدُّ حدًّا لمنعه المحدود من الخروج عنه وغيره من الدخول فيه[9]، وتابع الجوجري ابن هشام في هذا الاستعمال[10].

---

(1) الرازي، شرح الغرة في المنطق (ص116- 126)؛ بخيت، محمد حسن، علم المنطق – المفاهيم والمصطلحات (ص137- 147).

(2) الخير آبادي، المرقاة في علم المنطق (ص22- 25)؛ الإبراهيمي، محمد نور، علم المنطق (ص10- 12)؛ عبد الرحمن، إدريس، المصفى في علم المنطق (ص19- 30).

(3) الرازي، شرح الغرة في المنطق (ص116- 126)؛ خير الدين، أحمد عبده، علم المنطق (ص21- 24).

(4) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (ج1375/2).

(5) الحازمي، شرح المطلع على متن إيساغوجي (ج1/8).

(6) الغزالي، معيار العلم في المنطق (ص50).

(7) المصدر السابق، ص46.

(8) الرازي، شرح الغرة في المنطق (ص38).

(9) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية (ص 238، 239).

(10) الجوجري، شرح شذور الذهب (ج141/1).

المطلب الرابع: المنهج المنطقي في تقويم الحد النحوي للكلمة

وظَّف النحاة أدوات المنطق في مناقشة الحد النحوي للكلمة، وظهر ذلك جليًّا في منهج أبي حيان ومن وافقه في بناء الاعتراضات؛ فقد اعترض على مَن يرى أن أبعاض الكلمة دالة بالوضع، حيث قال: " لو كان كل واحد من هذه الأبعاض لفظًا دل بالوضع على معنى، لكان باقي اللفظ إما أن يدل على معنى أو لا يدل، لا جائز أن لا يدل؛ لأنه يكون من المهملات، ولا جائز أن يدل؛ لأنه إذا دل فإما أن يكون مدلوله مدلول ذلك البعض أو غيره، لا جائز أن يكون مدلول ذلك البعض؛ لأنه كان يستغنى بأحدهما عن الآخر، والأمر ليس كذلك، ولا جائز أن يكون غيره؛ لأنه يلزم من ذلك أن تكون الكلمة يدل جزء من أجزائها على جزء من أجزاء معناها، وذلك من خصائص المركبات، ولا يكون ذلك من المفردات، فبطل أن يكون بعض الكلمة لفظًا دالًا بالوضع على معنى "[1].

يتبيَّن من كلام أبي حيان أنه استند إلى أدوات العقل والمنطق مستوفيًا جميع الاحتمالات العقلية لهذه الأبعاض، سواء أكانت موجودة في الواقع اللغوي أم لا، وهذا مثال واضح لتأثر النحاة بالمنهج الجدلي المنطقي في معالجة المسائل الخلافية.

المطلب الخامس: الأثر المنطقي في المذهب النحوي

تأثر بعض النحاة بالمنطق كان سببًا في ظهور آراء جديدة في النحو، كما يظهر في مسألة حقيقة أبعاض الكلمات عند ابن يعيش والرضي، وبعض النحاة توقَّف عند مسائل نحوية، وعالجها بأدوات تحليل منطقي كأبي القاسم السهيلي، والمرادي.

أولًا– أبعاض الكلمات

يرى المناطقة أنَّ أجزاء الكلمات، كأحرف المضارعة وياء النسب وأل المُعرِّفة، كلماتٍ مستقلةً؛ لأن كل جزء له معنى في صناعتهم، وهم يركزون على المعنى والعقل لا على اللفظ أو العمل الإعرابي[2].

وقد تأثر ابن يعيش ومن تابعه بهذه النظرة المنطقية، حيث قال: " وقوله: (مُفْرَدٌ) فصلٌ ثانٍ فصله من المركَّب، نحو: الرجل، والغلام، ونحوهما مما هو معرَّفٌ بالألف واللام، فإنّه يدلّ على معنيَيْن: التعريفِ، والمعرَّفِ "[3]. وقال الرضي: " جميع ما ذكرت كلمتان، صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة، فأعرب المركب إعراب الكلمة، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة، وكذلك الحركات الاعرابية "[4].

يرى الرضي أنَّ هذه الأبعاض مع ما اتصلت به كلمتان في الأصل، ثم إنَّ الكلمة الأولى امتزجت مع مدخولها امتزاجًا شديدًا قويًّا وصارت كالأصل؛ بمعنى أنها نزلت منزلة الجزءِ من الكلمة، وظهر الإعراب على آخره كما في المركب المزجيّ، ودليلُ امتزاجها بمدخولها عنده تجاوز العامل لها، ولهذا أسقط أصحاب هذا القول قيد الاستقلال من حدِّ الكلمة، أما الجمهور فلا يرى هذه الأجزاء كلمات أصلًا؛ لعدم استقلالها.

جمعوا بين نظرة المناطقة إلى اللفظ ونظرة النحاة إليه، فنشأ عن ذلك هذا الرأي الذي ذهبوا إليه، حيث نظروا إلى المعنى، فوجدوا أنهما كلمتان؛ لأنَّ لِكُلٍّ منهما معنًى، لكنَّ وظيفتهم تقتضي أن تُعامل الكلمتان معاملة الكلمة الواحدة؛ لظهور الإعراب في آخر الكلمة الثانية، ومن ثم قالوا: إنهما في الأصل كلمتان، ثم صارتا واحدة، أمّا الجمهور فنظروا ابتداءً إلى اللفظ، وهذه هي وظيفة النحاة، أنهم يعتبرون بأحوال اللفظ وبالعمل، فوجدوا أنَّ العامل قد أثَّر في آخر المضارع والاسم المحلى بأل، فحكموا ابتداءً بأنَّ المضارع كلمة، والاسم المحلى بأل كلمة، وأنَّ أحرف المضارعة وأل التعريف ونحو ذلك ليست كلماتٍ؛ لكونها غير مستقلة.

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج1/ 18، 19).

(2) الحازمي، أحمد، شرح المطلع على متن إيساغوجي (ج5/ 17، 18).

(3) ابن يعيش، شرح المُفصَّل (ج1/70، 71).

(4) الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (ج1/26).

أمّا المناطقة فليست وظيفتهم النظر إلى العمل، بل إلى المعنى؛ لأنه من مقاصد علمهم، بخلاف النحاة، فلهذا قال المناطقة: إنَّ لكل كلمة منها معنى، ومن ثَمّ ذهبوا إلى أنَّ المضارع والمعرف بأل ونحو ذلك مُركَّب من كلمتين[1].

ثانيًا- اعتراض السهيلي على حد الفعل

كان المنطق سببًا في اعتراض أبي القاسم السهيلي (ت581هـ) على الجمهور في حد الفعل بأنه: ما دل على معنًى في نفسه واقترن بزمان. فقال: إنَّ الفعل لا يدلُّ على معنًى في نفسه، واستند في ذلك إلى تحليل منطقي دقيق، فكان المنطق سببًا في ميله إلى هذا المذهب. وقبل توضيح رأيه لا بدَّ من الوقوف عند المصطلحات المنطقية التي استعملها في كلامه؛ لتكون المسألة واضحة.

تقدَّم الكلام أنَّ المناطقة يقفون عند الدلالة اللفظية الوضعية؛ لأنها مبحث علم المنطق، حتى أن بعضهم لا يذكر سوى هذا النوع، ثم إنَّ الدلالة اللفظية الوضعية عندهم ثلاثة أنواع:

1- المطابقة أو المطابقية أو التطابقية: وهي دلالة اللفظ على تمام ما وُضِع له، كدلالة لفظ (الإنسان) على الحيوان الناطق.

2- التضمن أو التضمنية: وهي دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له، إذا كان المعنى له جزء، كدلالة لفظ (الإنسان) على الحيوان فقط، أو على الناطق فقط.

3- الالتزام أو الالتزامية: وهي دلالة اللفظ على معنى خارج عن مدلوله لازم له، كدلالة لفظ الإنسان على قابل العلم والكتابة، ودلالة لفظ العمى على البصر، ولا توجد دلالة تضمن والتزام بلا دلالة مطابقة؛ إذ لا يتصور الجزء بلا كل، والتابع بلا متبوع[2]. وهذا التقسيم من مباحث المنطق لا من أصل النحو.

وقد استعمل السهيلي مصطلحين منها لإثبات صحة مذهبه، وهما: التضمين والمطابقة، وبيان ذلك على النحو الآتي:

1- رأى السهيلي أنَّ الفعل لا يدل على معنى في نفسه، بل في غيره؛ أي: في الفاعل، وهو كون الفاعل مخبرًا عنه.

2- رأى أن كلامه قد يواجه باعتراض؛ مِن قِبَلِ أنَّ الفعل يدل على حدث، وهذا مخالفٌ لما قرَّره مِن أنَّ الفعل معناه ليس فيه بل في غيره، فكان جوابه على ذلك أنَّ الفعل يدل على الحدث دلالة تضمنية؛ لأنَّ الدلالة على الحدث جزء من المعنى الموضوع له الفعل، والجزء الآخر هو الدلالة على كون الفاعل مخبرًا عنه.

3- رأى أن اللفظ الذي يدل على الحدث بالمطابقة هو المصدر، كالقتل والضرب؛ لأن المصدر يدل على تمام ما وُضِع له، ولا يدل على شيء آخر، فلهذا هو اسم؛ لأن معناه فيه لا في غيره، بخلاف الفعل كما يرى السهيلي.

4- انتهى من خلال مذهبه إلى أمور:

أ- علة منع الفعل من التعريف والإضافة: وهي أنَّ التعريف يتعلق بالشيء بعينه، لا بلفظ دال على معنى في غيره.

ب- علة إفراد الفعل وبنائه: وهي أنه أشبه الحرف شبهًا افتقاريًا، وهو أن الحرف مفتقر إلى الاسم بعده؛ لأن معناه فيه، وكذلك الفعل عند السهيلي، فلهذا لا يجوز تثنيته وجمعه كالحروف، وهذه علة بناء الفعل، أما المضارع فإنه أعرب لتضمنه معنى الاسم[3].

ثالثًا- جواب المرادي عن اعتراض النحاة على ابن مالك في مسألة تقسيم الكلم

أخذ بعض النحاة على ابن مالك تقسيمه الكلم في الخلاصة إلى: اسم، وفعل، وحرف، وتفصيل الكلام على النحو الآتي:

1- أخذ هؤلاء على ابن مالك تقسيم الكلم إلى: اسم وفعل وحرف؛ لأنَّ هذه أقسام للكلمة لا للكلم، وعلامة صحة ذلك أن يصدق

(1) الحازمي، شرح المطلع على متن إيساغوجي (ص182، 183).

(2) الأخضري، السلم المنورق في علم المنطق (ص3)؛ الخير آبادي، المرقاة في علم المنطق (ص24)؛ خير الدين، أحمد عبده، علم المنطق (ص 23، 24)؛ بخيت، محمد حسن، علم المنطق – المفاهيم والمصطلحات (ص 139، 140).

(3) السهيلي، نتائج الفكر في النحو (ص54).

اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه، ومن هنا لا يجوز أن تقول: الاسم، كلم، والفعل كلم، والحرف كلم، ومن ثم كان هذا التقسيم غير صحيح.

2- أجاب المرادي بأنَّ هذا الاعتراض مبني على الخلط بين نوعين من التقسيم:

أ- تقسيم الشيء (الكلي) إلى جزئياته، كأن ينقسم الحيوان إلى: إنسان، وفرس، وطائر، وهنا يجب أن يصدق اسم المقسوم على كل قسم، فيقال: الإنسان حيوان، والفرس حيوان، وهكذا.

ب- تقسيم الشيء (الكلي) إلى أجزائه، كأن ينقسم البيت إلى: جدران، وسقف، وأبواب، وهنا لا يصدق اسم المقسوم على الجزء؛ فلا يُقال: الجدار بيت، إنما هو جزء من البيت.

3- عند تطبيق هذه القاعدة المنطقية على كلام ابن مالك، وجد المرادي أنَّ تقسيم الكلم إلى: اسم، وفعل، وحرف، هو من قبيل تقسيم الشيء إلى أجزائه، لا من قبيل تقسيم الشيء إلى جزئياته؛ فالاسم جزء من الكلم، لا نوع من أنواعه، وبذلك الجواب دفع المرادي اعتراض النحاة على ابن مالك[1].

على أنَّ بعض العلماء رأى أنَّ تقسيم الكلم عند ابن مالك ليس من قبيل تقسيم الكلي إلى أجزائه؛ إذ قد يجتمع اثنان من أقسام الكلم، نحو: قام غلامُ زيدٍ.

يتبيَّن أن المرادي عالج المسألة بأدوات تحليل منطقي، فاستعمل مصطلحات منطقية: الكلي، والجزئي، والجزء[2]، كما أنه ردَّ الاعتراض بناء على قاعدة منطقية في تقسيم الأشياء. فهذه بعض جوانب الأثر المنطقي في مذاهب بعض النحاة كابن بعيش والرضي، وكان لذلك أثر في حد الكلمة، من خلال إسقاطهم قيد الاستقلال.

المطلب السادس: التأثر في التقسيم العقلي للكلمة

بعض التقسيمات قامت على اعتبارات منطقية عقلية مجردة، لا صلة لها بالواقع اللغوي، ومن الشواهد على الأثر المنطقي في هذا الجانب محاولة النحاة إثبات انحصار الكلمة في أقسامها الثلاثة بدلالة التقسيم العقلي الدائر بين النفي والإثبات، وللنحاة فيها طريقان:

الأولى: إنَّ الكلمة لا تخلو إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا، فإن دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمن، فهي اسم، وإن دلت مقترنة بأحد الأزمنة، فهي فعل، وإلا فهي حرف[3].

الثانية: إنَّ الكلمة لا تخلو إما أن يخبر عنها وبها، وهي الاسم، أو يخبر بها لا عنها، وهي الفعل، أو لا يخبر بها ولا عنها، وهي الحرف[4].

وهذا هو المنهج المنطقي في تقسيم الأشياء، فقد ذكر الرازي الطريقة الثانية في كتابه عند كلامه على أقسام المفرد، لكنه استعمل مصطلحًا مختلفًا عن مصطلح النحاة، فاستعمل المحكوم عليه، وهو المسند إليه، والمحكوم به وهو المسند، وهذا استعمال بعض المناطقة[5]، ومعظمهم يستعمل مصطلح الموضوع للأول والمحمول للثاني[6].

---

(1) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج196/1).

(2) الأخضري، السلم المنورق في علم المنطق (ص4)؛ بخيت، محمد، علم المنطق المفاهيم والمصطلحات (ص 169- 164).

(3) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية (ص247، 248)؛ الجوجري، شرح شذور الذهب (ج141/1، 142).

(4) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية (ص247، 248).

(5) الرازي، شرح الغرة في المنطق (ص37)؛ بخيت، علم المنطق – المفاهيم والمصطلحات (ص152).

(6) الحازمي، أحمد، شرح المطلع على متن إيساغوجي (ج15/3).

على أنَّ التقسيم العقلي لا يصدق دائمًا على الواقع اللغوي، ولهذا اعترض بعض النحاة على الطريقة الثانية؛ لأنَّ فيها إشكالًا عند التطبيق على بعض الأمثلة اللغوية؛ إذ إنَّها لا تصدق على الواقع اللغوي، ومن هؤلاء المعترضين ابن الحاجب (ت646هـ)، الذي وصف هذه الطريقة بأنها غير مستقيمة؛ لأسباب:

أحدها: أنَّ قسمًا منها ليس موجودًا في الواقع اللغوي بصورة مستقلة، وهو ما كان مخبرًا عنه لا به.

والثاني: أنَّ صفات هذا التقسيم يجب أن تصدق على جميع أنواع المقسم، لكن واقع اللغة يخالف ذلك، فليس كل الأسماء يخبر به وعنه، بل إنَّ بعضها يخبر به وعنه، وهذا في أغلب الأسماء، نحو: زيد أخي، وأخي زيد، وبعضها يخبر به لا عنه، كما في أسماء الأفعال، نحو: وهيهات العقيق، وبعض أسماء الاستفهام، نحو: أين زيد؟ ومتى السفر؟ وكيف أنت؟ وبعضها عكس ذلك، كالضمائر المتصلة، ومن الاستفهامية.

والثالث: أن التمييز بين أقسام الكلمة لا يتأتى من خلال معرفة حكمها؛ أي: من جهة الإسناد، بل من خلال معرفة

حقيقتها وماهيتها، ومن ثم لا يصح أن يكون فرعُ معرفة الشيء مُعرِّفًا له[1].

ومن النحاة الذين ردوا هذا التقسيم أيضًا ابن هشام، حيث قال: " ووجه فسادها أنها غير حاصرة؛ إذ بقي منها ما يخبر عنه لا به "[2].

وقد اعتمد ابن بابشاذ (ت469هـ) أيضًا الطريقة العقلية المنطقية في إثبات التقسيم الثلاثي للكلمة، حيث قال: " وإنما كان الكلام ثلاثة لا غير؛ لأن العبارة على حسب المعبر عنه، والمعبر عنه لا يخلو من أن يكون ذاتًا، كـ: زيد وعمرو، أو حدثًا من ذات، كـ: قام وقعد, أو واسطة بين الذات وحدثها، فالأسماء عبارة عن الذات، والأفعال عبارة عن الحدث، والحروف عبارة عن الوسائط"[3]. ثم جاء بعده ابن الحاجب ووصف أن هذا التقسيم العقلي فاسد، ولا ينسجم وطبيعة اللغة؛ مِن قِبَل أنَّ المصادر كلها دالة على أحداث، ويلزم من ذلك أن تكون أفعالًا لا أسماءً، وهذا خلاف ما عليه الجمهور[4].

والخلاصة أنَّ بعض التقسيمات العقلية التي يتخذها النحاة لا تنطبق على الواقع اللغوي، فهي أقرب إلى المنطق منها إلى الاستقراء اللغوي.

المطلب السابع: الكلمة في ميزان النحاة والمناطقة

يختلف منطلق التقسيم بين النحاة والمناطقة باختلاف الجهة المنظور منها إلى اللفظ؛ فالنحاة يقسمون الكلمة بحسب الوظيفة اللغوية إلى: اسمٍ، وفعلٍ، وحرفٍ، أمّا المناطقة فيقسمون اللفظ إلى مفردٍ ومركبٍ على أساس دلاليٍّ، ثم يجعلون المفرد جنسًا تحته أقسام: اسمٌ، وكلمةٌ، وأداةٌ. فاختلاف التقسيمين ناشئ عن اختلاف معيار النظر: أهو نحويٌّ وظيفيّ، أم منطقيٌّ دلاليّ. ولفظ "الفعل" عند النحاة يقابله لفظ "الكلمة" عند المناطقة، ولفظ "الحرف" يقابله لفظ "الأداة"، وقد استعمل الغزالي كليهما[5].

أولًا– الاسم: عرَّف النحاة الاسم بأنه: ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمن[6]، وهو ذاته عند المناطقة[7].

---

(1) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب (ج2/691، 692).

(2) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية (ص248).

(3) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ج1/92).

(4) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب (ج2/692).

(5) الغزالي، معيار العلم في المنطق (ص50).

(6) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج1/15).

(7) الغزالي، معيار العلم في المنطق (ص50).

ثانيًا– الفعل: حدَّ النحاة الفعل بأنه: ما دلَّ على معنى في نفسه واقترن بزمن[1]، ويقابله مصطلح "الكلمة" عند المناطقة[2]، إلا أنَّ الكلمة عندهم أخصُّ من مطلق الفعل عند النحاة؛ لأنهم يريدون بالكلمة الفعل الماضي فحسب، أما الفعل المضارع عندهم

فهو مركب؛ لدلالة جزء لفظه على جزء معناه، فالياء في نحو: (يذهبُ) تدل على الغائب، و(ذ هـ ب) تدل على معنى الحدث[3].

وأما فعل الأمر فلا يدخله المناطقة في مباحثهم؛ لأنه إنشائي لا خبري، وهم يراعون جهة الخبر؛ لأن بحثهم متصل بالقضايا التي تقبل الصدق والكذب، أما الأمر فهو إنشاء لا يحتمل الصدق أو الكذب، ولا يدل على الخبر من حيث الإيجاد، ومن ثم عرفه بعض العلماء بأنه: ما يدل على معنى غير مقترن بأحد الأزمنة وضعًا، فزاد مصطلح الوضع؛ ليشير إلى دلالة الفعل على الزمن يكون بالتضمُّن، فدلالة ضرب ويضرب على الماضي والحال دلالة وضعية ذاتية مفهومة من لفظه؛ ليخرج بذلك الأمر؛ لأنه يدل على الزمان دلالة تلازمية، فالاستقبال في اضرب مفهوم بالتبع لا بالوضع[4]، فلهذا لم يُعالجه المناطقة في باب اللفظ معالجةً خاصة.

ثالثًا– الحرف: يستعمل المناطقة مصطلح "الأداة" مقابلًا لمصطلح الحرف عند النحاة، والحرف هو ما لم يكن معناه مستقلًّا؛ بمعنى أنَّ معناه ليس فيه بل في غيره[5].

ويرى الحازمي أنَّ مفهوم الأداة عند المناطقة أوسع من مفهوم الحرف عند النحاة؛ لأنَّ الروابط أيضًا تسمى أداة، ومنها ضمير الفصل، وتُطلَق "الأداة" كذلك على الأفعال الناقصة عندهم، فلهذا من الدقة أن يقال: إنَّ الأداة ما سوى الاسم والكلمة، لا أن يقال: إن الأداة عند المناطقة ما يقابل الحرف عند النحاة[6].

الخلاصة أنَّ الاسم عند النحاة هو الاسم عند المناطقة، والحرف عند النحاة هو الحرف عند المناطقة، لكنَّه عندهم يشمل الروابط والأفعال الناقصة، ويطلقون عليه الأداة، والفعل عند النحاة: ماضٍ، ومضارع، وأمر، وهو عند المناطقة الفعل الماضي دون المضارع والأمر؛ لأنَّ المضارع عندهم مركب، والأمر لا يدخل في مباحثهم. وخلاصة هذه الموازنة تتجلى في الجدول الآتي:

وجه المقارنة	الكلمة عند النحاة	اللفظ عند المناطقة
معيار التقسيم	وظيفي نحوي	دلالي منطقي
التقسيم الرئيس	اسم – فعل – حرف	مفرد – مركب
التقسيم الفرعي (تقسيم المفرد)	–	اسم – كلمة – أداة
الاسم	اسم	اسم
الفعل الماضي	فعل	كلمة
الفعل المضارع	فعل	مركب

(1) ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل (ص8).

(2) الغزالي، معيار العلم في المنطق (ص51).

(3) الخير آبادي، المرقاة في علم المنطق (ص27).

(4) خير الدين، أحمد عبده، علم المنطق (ص63)؛ الحازمي، شرح المطلع على متن إيساغوجي (ج17/5).

(5) الخير آبادي، المرقاة في علم المنطق (ص26).

(6) الحازمي، أحمد، شرح المطلع على متن إيساغوجي (ج18/5).

وجه المقارنة	الكلمة عند النحاة	اللفظ عند المناطقة
فعل الأمر	فعل	خارج من مباحثهم
الحرف	حرف	أداة تشمل الروابط والأفعال الناقصة

نتائج البحث وتوصياته:

بعد هذا العرض والتحليل لحد الكلمة عند النحاة، يتبين أن هذا الحد لم يكن مستقرًا، بل مر بمسار تطوري اتسم بالنقد والاعتراض والتقويم، وكان للمنطق أثر ظاهر في صناعته.

أولًا- النتائج: من أبرزها:

1- ظهور التأثر المنطقي بوضوح في صياغة الحد النحوي للكلمة؛ إذ نقل النحاة بعض آليات التعريف المنطقي، مثل: الجنس، والفصل، وكثرة القيود.

2- تطور تعريف الكلمة عند النحاة عبر مراحل مختلفة؛ إذ بدأ بصياغات موجزة، ثم اتجه إلى التوسع وكثرة القيود، ثم عاد بعض النحاة إلى الإيجاز.

3- اختلاف النحاة في المصطلح الذي اتخذوه جنسًا في الحد؛ فمنهم من جعله اللفظ، ومنهم من جعله القول؛ ما أدى إلى اختلاف القيود الداخلة في الحد.

4- كثرة القيود في بعض حدود الكلمة، وهذا يرجع في جانب منها إلى التأثر بالمنهج المنطقي في إحكام الحدود.

5- المعيار المنطقي يعتمد على المعنى الذهني المجرد، بينما يعتمد النحو على اللفظ والصناعة الإعرابية، وهذا الاختلاف سبَّبَ بعض الإشكالات التطبيقية.

6- نقل المصطلحات المنطقية إلى النحو أدى إلى اضطراب في بعض المفاهيم النحوية، لا سيما في مسألة المفرد.

7- ظهور اتجاهين في تعريف الكلمة: اتجاه وظيفي لغوي ينظر إلى دورها في التركيب، واتجاه تجريدي منطقي يعاملها بوصفها مفهومًا يحتاج إلى حد دقيق.

8- بعض النحاة حاول تقليل القيود المنطقية، والاكتفاء بحد موجز ينسجم مع طبيعة النحو، كما في حد ابن هشام.

9- الخلط بين المصطلح النحوي والمصطلح المنطقي أدى إلى اختلاف في تفسير بعض الظواهر اللغوية.

10- الخلاف في حد الكلمة يعكس اختلافًا في طريقة التفكير بين النحاة المتأثرين بالمنطق وغير المتأثرين به.

11- يمكن أن يكون للتعقيد المنطقي أثرٌ في تيسير أو تعسير النحو على المتعلمين، ولهذا لا بد من تجنب تلك التعقيدات في المراحل الأولى من تدريس هذا العلم.

ثانيًا- التوصيات: يوصي البحث بما يأتي:

1- الاستفادة من المنطق في الدراسات النحوية بقدر معتدل، دون تحميل الظاهرة اللغوية قيودًا منطقية لا تقتضيها طبيعة اللغة.

2- ضرورة تحرير المصطلحات النحوية من الالتباس المفهومي؛ لتجنب الإشكالات التطبيقية.

3- إعادة صياغة حدود النحو في المناهج التعليمية بعيدًا عن التعقيد المنطقي.

المصادر والمراجع

الأبذي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأندلسي. (2001م). *الحدود في علم النحو*. تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي. (د. ط). المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

الإبراهيمي، محمد نور. (1937م). *علم المنطق*. ط1. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

الأخضري، أبو زيد عبد الرحمن محمد الصغير. (د. ت). *السلم المنورق في علم المنطق*. (د. ط). (د. ن).

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. (2001م). *تهذيب اللغة*. تحقيق: محد عوض مرعب. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الأزهري، زين الدين المصري خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي. (د. ت). *شرح الأزهرية*. (د. ط). القاهرة: المطبعة الكبرى ببولاق.

الأزهري، زين الدين المصري خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي. (2000م). *شرح التصريح على التوضيح* أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأزهري، زين الدين المصري خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي. (1998م). *موصل النبيل إلى نحو التسهيل*. (د. ط). مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

الأشموني، علي بن محمد. (1998م). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأنصاري، زكريا. (د. ت). *المطلع شرح إيساغوجي*. (د. ط). (د. ن).

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد. (1977م). *شرح المقدمة المحسبة*. تحقيق: خالد عبد الكريم. ط1. الكريت: المطبعة العصرية.

بخيت، محمد حسن مهدي. (2013م). *علم المنطق – المفاهيم والمصطلحات*. (د. ط). الأردن: عالم الكتب الحديث.

التهانوي، محمد بن علي. (1996م). *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*. تحقيق: علي دحروج. ط1. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد. (2004م). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*. تحقيق: نواف الحارثي. ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي. (2010م). *الكافية في علم النحو*. تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر. ط1. القاهرة: مكتبة الآداب.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي. (1989م). *أمالي ابن الحاجب*. تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة. (د. ط). الأردن: دار عمار.

الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد. (د. ت). *شرح ألفية ابن مالك*. (د. ط). (د. ن).

الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد. (د. ت). *شرح المطلع على متن إيساغوجي*. (د. ط). (د. ن).

الحملاوي، أحمد بن محمد. (د. ت). *شذا العرف في فن الصرف*. تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله. (د. ط). الرياض: مكتبة الرشد.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني. (2001م). *مسند الإمام أحمد بن حنبل*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو حيان، محمد بن يوسف. (1998م). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. تحقيق: رجب عثمان محمد. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

أبو حيان، محمد بن يوسف. (د. ت). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*. تحقيق: حسن هنداوي. ط1. دمشق: دار القلم.

أبو حيان، محمد بن يوسف. (2019م). *اللمحة البدرية في علم اللغة العربية*. تحقيق: صلاح عبد الله بوجليع. ط1. السعودية: دار التميز والإبداع للنشر.

ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد. (1972م). *المرتجل في شرح الجمل*. تحقيق: علي حيدر. (د. ط). دمشق: مجمع اللغة العربية.

الخير آبادي، فضل إمام بن محمد أرشد العمري. (د. ت). *المرقاة في علم المنطق*. تحقيق: عبد الرحمن أحمد عبد القادر. (د.ط). (د. ن).

خير الدين، أحمد عبده. (1930م). *علم المنطق*. ط1. (د. ن). مصر: المطبعة الرحمانية.

الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر. (1983م). *تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد*. تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى. ط1. (د. ن).

الرازي، نجم الدين خضر بن الشيخ شمس الدين محمد بن علي. (1983م). *شرح الغرة في المنطق*. (د. ط). بيروت: المكتبة الشرقية.

الرضي، محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي. (1975م). *شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب*. تحقيق: يوسف حسن عمر. (د. ط). ليبيا: جامعة قار يونس.

الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد الحسيني. (د. ت). *تاج العروس من جواهر القاموس*. (د. ط). الكويت: دار الهداية.

الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. (1993م). *المفصّل في صنعة الإعراب*. تحقيق: علي بو ملحم. ط1. بيروت: مكتبة الهلال.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد. (1992م). *نتائج الفكر في النحو*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي. (2000م). *المحكم والمحيط الأعظم*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (د. ت). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (د. ط). مصر: المكتبة التوفيقية.

الشاطبيّ، أبو إسحق إبراهيم بن موسى. (2007م). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين. ط1. مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين. (1983م). *كتاب التعريفات*. تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الصائغ، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي. (2004م). *اللمحة في شرح الملحة*. تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي. ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الصَّبّان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي. (1997م). *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

عبد الرحمن، إدريس. (د. ت). *المصفى في علم المنطق*. (د. ط). (د. ن).

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن. (1980م). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط20. القاهرة: دار التراث.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن. (1985م). *المساعد على تسهيل الفوائد*. تحقيق: محمد كامل بركات. ط1. دمشق: دار الفكر.

الغزالي، أبو حامد. (د. ت). *معيار العلم في المنطق*. (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

الغزالي، أبو حامد. (2000م). *مقاصد الفلاسفة*. تحقيق: محمود بيجو. ط1. دمشق: مطبعة الصباح.

الفارابي، أبو نصر. (1931م). *إحصاء العلوم*. تحقيق: عثمان محمد أمين. (د. ط). القاهرة: مطبعة السعادة.

الكرمي، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي. دليل الطالبين لكلام النحويين. (2009). (د. ط). الكويت: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني. (1967م). *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*. تحقيق: محمد كامل بركات. (د. ط). القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني. (1982م). *شرح الكافية الشافية*. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. ط1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني. (1990م). *شرح تسهيل الفوائد*. تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون. ط1. الجيزة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني. (د. ت). *ألفية ابن مالك*. (د. ط). القاهرة: دار التعاون.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي. (2008م). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. ط1. القاهرة: دار الفكر العربي.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم. (1993م). *لسان العرب*. ط3. بيروت: دار صادر.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. (2007م). *شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*. تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرين. ط1. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

ابن الناظم، محمد. (2000م). *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري. (1938م). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*. تحقيق: عبد الغني الدقر. (د.ط). سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري. (2007م). *شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية*. تحقيق: هادي نهر. (د.ط). عمّان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

ابن يعيش، أبو البقاء. (د. ت). *شرح المفصّل*. (د. ط). مصر: إدارة الطباعة المنيرية.

References:

Al Obbathi, Shihab al-Din. (2001). *Al-Hudud fi `Im al-Nahw* (in Arabic). Al-Madinah Al-Munawwarah: Islamic University.

Alibrahimi, M. (1937). *Ilm al-Mantiq* (in Arabic). Cairo: Mustafa Al-Babi Al-Halabi Press.

Alakhdari, A. Z. (n.d.). *Al-Sullam al-Munawraq fi Ilm al-Mantiq* (in Arabic). (n.p.).

Alazhari, A. M. (2001). *Tahdhib al-Lughah* (in Arabic). Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-Arabi.

Alazhari, Z. M. (n.d.). *Sharh al-Azhariyah* (in Arabic). Cairo: Al-Matba'ah al-Kubra, Bulaq.

Alazhari, Z. M. (2000). *Tasrih bi-Madmun al-Tawdhih fi al-Nahw* (in Arabic). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyah.

Alazhari, Z. M. (1998). *Mawsil al-Nabil ila Nahw al-Tashil* (in Arabic). Makkah: Umm al-Qura University.

Alashmuni, A. (1998). *Sharh al-Ashmuni `ala Alfiyyat Ibn Malik* (in Arabic). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyah.

Alansari, Z. (n.d.). *Al-Mutala' Sharh Isaghuji* (in Arabic). (n.p.).

Ibn Babshadh, T. (1977). *Sharh al-Muqaddimah al-Muhassabah* (in Arabic). Crete: Al-Matba'ah al-Asriyah.

Bakhit, M. H. M. (2013). *Ilm al-Mantiq* (in Arabic). Jordan: Alam al-Kutub al-Hadith.

Al-Tahanawi, M. (1996). *Mawsu'at Kashaf Istitalahat al-Funun wa al-'Ulum* (in Arabic). Beirut: Maktabat Lubnan Nashirun.

Aljujari, Shams al-Din. (2004). *Sharh Shudhur al-Dhahab fi Ma'rifat Kalam al-Arab* (in Arabic). Al-Madinah Al-Munawwarah: Deanship of Scientific Research, Islamic University.
Ibn al-Hajib, U. (2010). *Al-Kafiyah fi Ilm al-Nahw* (in Arabic). Cairo: Maktabat al-Adab.
Ibn al-Hajib, U. (1989). *Amali Ibn al-Hajib* (in Arabic). Jordan: Dar Ammar.
Al-Hazmi, A. (n.d.). *Sharh Alfiyyat Ibn Malik* (in Arabic). (n.p.).
Al-Hazmi, A. (n.d.). *Sharh al-Mutala' `ala Matn Isaghuji* (in Arabic). (n.p.).
Al-Hamlawi, A. (n.d.). *Shatha Al Arf fi Fan al-Sarf* (in Arabic). Riyadh: Maktabat al-Rushd.
Ibn Hanbal, A. (2001). *Musnad al-Imam Ahmad ibn Hanbal* (in Arabic). Beirut: Dar al-Risalah.
Abu Hayyan, M. (1998). *Irtishaf al-Darab min Lisan al-Arab* (in Arabic). Cairo: Maktabat alKhanji.
Abu Hayyan, M. (n.d.). *Al-Tathyil wa al-Takmil fi Sharh Kitab al-Tashil* (in Arabic). Damascus: Dar al-Qalam.
Abu Hayyan, M. (2019). *Al-Lamhah al-Badriyah fi Ilm al-Lughah al-Arabiyah* (in Arabic). Saudi Arabia: Dar al-Tamayuz wa al-Ibda' li Al-Nashr.
Ibn al-Khashab, A. (1972). *Al-Murtajal fi Sharh al-Jumal* (in Arabic). Damascus: Majma' al-Lughah al-Arabiyah.
Al-Khayr Abadi, F. (n.d.). *Al-Marqa fi Ilm al-Mantiq* (in Arabic). (n.p.).
Kheir al-Din, A. (1930). *Ilm al-Mantiq* (in Arabic). Egypt: Al-Matba'ah al-Rahmaniyah.
Al-Damameni, M. B. D. (1983). *Ta'liq al-Fara'id 'ala Tashil al-Fawa'id* (in Arabic). (n.p.).
Al-Razi, N. (1983). *Sharh al-Ghurrah fi al-Mantiq* (in Arabic). Beirut: Al-Maktabah al-Sharqiyah.
Al-Radi, M. (1975). *Sharh al-Radi `ala al-Kafiyah li Ibn al-Hajib* (in Arabic). Libya: University of Garyounis.
Al-Zabedi, Abu Al-Fayd, M. (n.d.). *Taj Al-Arus min Jawahir al-Qamus* (in Arabic). Kuwait: Dar al-Hidayah.
Al-Zamakhshari, J. Abu Al-Qasim, M. (1993). *Al-Mufassal fi Sun'at al-I'rab* (in Arabic). Beirut: Maktabat al-Hilal.
Al-Suhaili, Abu al-Qasim, Abd al-Rahman. (1992). *Nata'ij al-Fikr fi al-Nahw* (in Arabic). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyah.
Ibn Sidah, Abu al-Hasan Ali ibn Isma'il. (2000). *Al-Muhkam wa al-Muhit al-A'zam* (in Arabic). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyah.
Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman. (n.d.). *Ham' al-Hawami' fi Sharh Jam' al-Jawami'* (in Arabic). Egypt: Al-Maktabah al-Tawfiqiyah.
Al-Shatibi, Abu Ishaq Ibrahim. (2007). *Al-Maqasid al-Shafiyah fi Sharh al-Khulasah al-Kafiyah* (in Arabic). Makkah: Institute for Scientific Research, Umm al-Qura University.
Al-Sharif al-Jurjani, Ali ibn Muhammad. (1983). *Kitab al-Ta'rifat* (in Arabic). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyah.
Ibn al-Sa'igh, Abu Abd Allah Muhammad. (2004). *Al-Lumhah fi Sharh al-Mulhah* (in Arabic). Al-Madinah Al-Munawwarah: Deanship of Scientific Research, Islamic University.
Al-Sabban, Abu al-'Arfan Muhammad. (1997). *Hashiyat al-Sabban `ala Sharh al-Ashmuni li Alfiyyat Ibn Malik* (in Arabic). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyah.
Abd al-Rahman, I. (n.d.). *Al-Musaffa fi Ilm al-Mantiq* (in Arabic). (n.p.).
Ibn 'Aqil, B. (1980). *Sharh Ibn 'Aqil `ala Alfiyyat Ibn Malik* (in Arabic). Cairo: Dar al-Turath.
Ibn 'Aqil, B. (1985). *Al-Musa'id `ala Tashil al-Fawa'id* (in Arabic). Damascus: Dar al-Fikr.
Al-Ghazali, Abu Hamed. (n.d.). *Mi'yar al-Ilm fi al-Mantiq* (in Arabic). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyah.
Al-Ghazali, Abu Hamed. (2000). *Maqasid al-Falasifah* (in Arabic). Damascus: Matba'at al-Sabah.
Al-Farabi, Abu Nasr. (1931). *Ihsa' al-Ulum* (in Arabic). Cairo: Matba'at al-Sa'adah.
Al-Karmi, M. (2009). *Dalil al-Talibin li Kalam al-Nahwiyyin* (in Arabic). Kuwait: Directorate of Manuscripts and Islamic Libraries.
Ibn Malik, Abu Abd Allah Muhammad. (1967). *Tashil al-Fawa'id wa Takmil al-Maqasid* (in Arabic). Cairo: Dar al-Kitab al-Arabi.

Ibn Malik, Abu Abd Allah Muhammad. (1982). *Sharh al-Kafiyah al-Shafiyah* (in Arabic). Makkah: Umm al-Qura University.

Ibn Malik, Abu Abd Allah Muhammad. (1990). *Sharh Tashil al-Fawa'id* (in Arabic). Giza: Hajar Press.

Ibn Malik, Abu Abd Allah Muhammad. (n.d.). *Alfiyyat Ibn Malik* (in Arabic). Cairo: Dar al-Ta'awun.

Al-Muradi, Abu Muhammad. Hasan. (2008). *Tawdhih al-Maqasid wa al-Masalik bi Sharh Alfiyyat Ibn Malik* (in Arabic). Cairo: Dar al-Fikr al-Arabi.

Ibn Manzur, Abu Al-Fadl Muhammaad. (1993). *Lisan al-Arab* (in Arabic). Beirut: Dar Sader.

Nazir al-Jaysh, M. (2007). *Sharh al-Tashil al-Musamma Tamheed al-Qawa'id bi Sharh Tashil al-Fawa'id* (in Arabic). Cairo: Dar al-Salam.

Ibn al-Nazim, M. (2000). *Sharh Ibn al-Nadim 'ala Alfiyyat Ibn Malik* (in Arabic). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyah.

Ibn Hisham, Abu Muhammad Abd Allah. (1938). *Sharh Shuthur al-Thahab fi Ma'rifat Kalam al-Arab* (in Arabic). Syria: Al-Sharika al-Muttahida li al-Tawzi.

Ibn Hisham, Abu Muhammad Abd Allah. (2007). *Sharh al-Lamhah al-Badriyah fi Ilm al-Lughah al-Arabiyah* (in Arabic). Amman: Dar al-Yazuri.

Ibn Ya'ish, Abu Al-Baqa'. (n.d.). *Sharh al-Mufassal* (in Arabic). Egypt: Idarat al-Tiba'ah al-Muniriyah